



## مجلس الأمة الكويتي الأول ١٩٦٣م (التجربة والرؤية): دراسة تاريخية من الوثائق البريطانية

د. فيحان محمد العتيبي\*

### ملخص:

تناولت هذه الدراسة التجربة الكويتية لمجلس الأمة الأول عام ١٩٦٣م بعد استقلال الكويت في التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م، واعتمدت هذه الدراسة التاريخية على الوثائق البريطانية، لتقييم التجربة والرؤية لهذا المجلس الجديد على الكويت.

استعرضت الدراسة وجهة نظر السفير البريطاني في الكويت<sup>(١)</sup> (ريتشموند) حول الانتخابات الكويتية والمرشحين والناخبين والدوائر الانتخابية ورأيه في جلسات البرلمان وعلاقة الوزراء بأعضاء مجلس الأمة، وهي رسائل مرسلة من السفير إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن. خلصت الدراسة إلى أن تجربة الكويت الديمقراطية قامت من دون أحزاب سياسية إلا أن ذلك لم ينعكس من ثرائها ومن مساحة الحرية والتعددية، وأشادت بالدستور الكويتي (عام ١٩٦٢م) الذي اكتسب العديد من السمات المتكاملة، وأصبح نموذجاً متكاملاً تتجلى فيه سمات وخصائص الدستور الذي يجمع بين النظام الرئاسي والنظام البرلماني.

أوضحت الدراسة أن الأسرة الحاكمة قبلت بمبادئ مجلس أمة منتخب، فاكتملت مكانة عالية داخل الكويت وخارجها؛ مما زاد من

\* دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بنها، جمهورية مصر العربية، عام

٢٠٠٦م، مدرس منتدب بقسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكويت.

(١) ريتشموند: آخر معتمد بريطاني في الكويت من عام ١٩٥٩ إلى ١٩٦١م، وبعدها تمت ترقيته إلى درجة سفير بعد استقلال الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م، فكان أول سفير بريطاني لدى الكويت حتى أواخر عام ١٩٦٣م «يوسف الشهاب، (١٩٩٢م)، الكويت عبر التاريخ، الطبعة الثانية، ص ٤٣٣».

فرص بقاء الكويت كدولة مستقلة، كما تبين أن مجلس الأمة غلب عليه الطابع التقليدي أو المحافظ، ووصفت الدراسة معظم أعضائه بأنهم غير مؤهلين وغير أكفاء للممارسة السياسية والبرلمانية.

### المقدمة:

تعتبر دولة الكويت إمارة وراثية يحكمها أمير من ذرية الشيخ مبارك الصباح<sup>(٢)</sup>، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولى الأمير، ويكون تعيينه بأمر أميرى بناء على تزكية الأمير ومبايعة مجلس الأمة، وتتم في جلسة خاصة وبموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس، وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يزكي الأمير ثلاثة على الأقل من ذرية مبارك الصباح فيبايع المجلس أحدهم ولياً للعهد. ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين. (المادة الرابعة من دستور ١٩٦٢م).

تتكون السلطات في الكويت من السلطة التنفيذية، وهي تتمثل بمجلس الوزراء الذي يتكون من ستة عشر وزيراً، ولا يسمح بحسب الدستور أن يزيد عدد الوزراء على ثلث عدد الأعضاء المنتخبين في البرلمان، وجميع الوزراء معينون في البرلمان بحكم وظائفهم. أما السلطة التشريعية فهي ممثلة بالبرلمان، ويسمى في دولة الكويت مجلس الأمة الذي يتكون من ستة وستين عضواً، منهم خمسون منتخباً من الشعب وستة عشر وزيراً، أما السلطة الثالثة فهي السلطة القضائية وتتكون من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم بجميع درجاتها.

يعتبر مجلس الأمة الكويتي الهيئة التي تمثل السلطة التشريعية في الدول الدستورية، ويتكون المجلس التشريعي من مجموعة من الأفراد يطلق عليهم

(٢) الشيخ مبارك الصباح: الحاكم السابع للكويت تولى الحكم بعد قتل أخويه محمد وجراح عام ١٨٩٦م، وهو الذي رفع اسم الكويت على ما سواها وأذاع صيتها في سائر الاقطار وفيه ازدهرت وبه زهت، وفقدت الكويت بفقده شجاعاً لا يهاب الموت والردى «أحمد أبو حاكمة، (١٩٨٤م) تاريخ الكويت الحديث، الطبعة الأولى، ذات السلاسل، ص ٣١٣».

نواباً، ويكون التحاقهم بالمجلس التشريعي عن طريق الانتخاب والاقتراع العام من خلال الأساليب الديمقراطية، ويتم اختيارهم بوساطة الشعب في اقتراع عام سري ومباشر. وللمجلس التشريعي السلطة الكاملة فيما يتعلق بإصدار التشريعات والقوانين، أو إلغائها، أو التصديق على الاتفاقات الدولية والخارجية التي يبرمها ممثلو السلطة التنفيذية. وللمجلس التشريعي في دول العالم عدة مسميات منها (البرلمان أو مجلس الشعب أو مجلس الأمة أو الجمعية الوطنية أو مجلس النواب).

ويقوم مجلس الأمة الكويتي بتنفيذ المهام التالية:

أولاً: (التشريع)، ويتمثل في سن القوانين وتعديلها وإلغائها.

ثانياً: (الرقابة)، وهي مراقبة أداء السلطة التنفيذية، ومدى التزامها بالقواعد الدستورية، ولعل أهم أشكال المراقبة التي تمارسها السلطة التشريعية هي المراقبة المالية للسلطة التنفيذية، وتتمثل في مناقشة الموازنة العامة للدولة والحساب الختامي، حيث يبدي المجلس ملاحظاته ولا تقرر الموازنة إلا بموافقة البرلمان.

ثالثاً: (المساءلة)، وهي إحدى الوظائف الأساسية للسلطة التشريعية، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظيفة الرقابة؛ فالسلطة التشريعية تمتلك الحق في استجواب أعضاء السلطة التنفيذية (سواء رئيس مجلس الوزراء أو الوزراء)، وتمتلك الحق في حجب الثقة سواء عن الحكومة ككل أو عن بعض الوزراء في الحكومة، ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس عدا الوزراء.

هناك شق فني يتعلق بضمان توافر عوامل كفاءة الأداء في المؤسسة التشريعية بدءاً بتوافر المواصفات في عضو المؤسسة التشريعية، التي تؤهله من ثم لتأدية مهامه الرقابية والتشريعية بكفاءة، مع وجود جهاز إداري فني قوي ومؤهل، وقادر على تقديم المشورة السليمة لأعضاء البرلمان، ومن ثم توافر إمكانات تقنية متقدمة قادرة على رفع كفاءة الأداء البرلماني بشكل دائم، وأخيراً تأكيد ضمان تبادل الخبرة البرلمانية على أوسع نطاق.

## المبحث الأول: ما قبل مجلس الأمة الأول

عرفت الكويت الديمقراطية في الحكم؛ أي المشاركة الشعبية في إدارة شؤون البلاد منذ عهد صباح الأول<sup>(٣)</sup> - باستثناء عهد الشيخ مبارك - إذ كان الحكم في الكويت يتبع القاعدة الديمقراطية، التي تعتبر من أهم قواعد نظام الحكم في الإسلام، وهي مبدأ الشورى، فلم يتميز صباح الأول أو الحكام الذين جاؤوا بعده حتى عهد مبارك الصباح عن أهل الكويت في شيء ولا فارق بين الحاكم وأفراد عشيرته؛ حيث كانت سلطة الحاكم محدودة مقارنة ببعض الزعماء الكويتيين الذين تفوق سلطتهم سلطة الحاكم، فيقوم باستشارة الأعيان في المهم من أمور البلدة ولا يقطع أمراً دون استشارتهم وأخذ رأيهم فيه<sup>(٤)</sup>.

وليس للحاكم الرفض ولا الخيار بعد أن يقر رأيهم - أي أعيان الكويت - على أمرهم؛ لأن السلطة الحقيقية لهم وإنما يعطى اسم الرئاسة عليهم تفضيلاً، كما أن الكويتيين أجمعوا أمرهم أخيراً على انتخاب صباح الأول لكنه لم يقبل إلا بعد أن أخذ عليهم نفوذ حكمه على الشريف والوضيع<sup>(٥)</sup>. وكانت سلطات الحاكم محددة بمبدأ الشورى والقانون الواجب التطبيق والمستمد من الشريعة الإسلامية والعرف السائد.

تكون مجلس الشورى الأول في الكويت عام ١٩٢١م - أي خلال اتفاقية

(٣) صباح الأول: هو أول حاكم للكويت تولى الحكم بعد اختياره من جماعات العتوب التي وصلت الكويت عام ١٧١٨، وتوفي عام ١٧٧٦م (يوسف الشهاب، ١٩٩٢م)، الكويت عبر التاريخ، الطبعة الثانية، ص ٢٧.

(٤) سيف مرزوق الشملان، (١٩٨٦م)، من تاريخ الكويت، الطبعة الثانية، ذات السلاسل، ص ١١٧.

(٥) عبدالعزيز الرشيد، (١٩٧٨م)، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ص ١٠٩.

الحماية مع بريطانيا الموقعة عام ١٨٩٩م<sup>(٦)</sup>، ويعد أول حدث سياسي منظم يسهم في تحديد السلطات في البلاد وطريقة إدارتها، وأول مشاركة مباشرة من الشعب في إدارة شؤون الحكم، حيث تنادى وجهاء الكويت بضرورة المشاركة في إدارة شؤون البلاد عقب وفاة الشيخ سالم المبارك<sup>(٧)</sup> في فبراير ١٩٢١م، فتمت تزكية الشيخ يوسف بن عيسى القناعي<sup>(٨)</sup> ومجموعة معه لمقابلة الشيخ أحمد الجابر<sup>(٩)</sup>، فرفعوا له عريضة تطالب بإنشاء مجلس للشورى يعين

(٦) اتفاقية الحماية هي اتفاق موقع بين المقيم السياسي البريطاني في الخليج ميد Maed والشيخ مبارك الصباح في الثالث والعشرين من يناير ١٨٩٩م، ينص على التالي: يتعهد الشيخ مبارك بكامل حريته ورغبته ويلزم نفسه وورثته وخلفاءه بعدم استقبال وكيل أو ممثل أي دولة أو حكومة في الكويت أو في أي مكان آخر داخل حدود أراضيه دون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية، كما يلزم نفسه وورثته وخلفاءه على عدم التنازل أو بيع أو تأجير أو رهن أو السماح بالتملك أو لأي غرض آخر أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعيا أي دولة أخرى بدون الحصول على موافقة مسبقة من الحكومة البريطانية (بدر الخصوصي، ١٩٨٨م)، دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ذات السلاسل، الكويت، ص ٦٩.

(٧) سالم المبارك: الحاكم التاسع للكويت ولد عام ١٨٦٤م، تولى الحكم من عام ١٩١٧ - ١٩٢١م. في عهده فرضت بريطانيا على الكويت حصاراً اقتصادياً، وقعت في عهده معركة حمض في يونيو ١٩٢٠م، ومعركة الجهراء في أكتوبر ١٩٢٠م (أحمد عبدالله، ١٩٩٨م)، قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف، الطبعة الأولى، الكويت، ص ١٢٧).

(٨) يوسف بن عيسى القناعي: ولد عام ١٨٧٨م، تقلد مناصب تربوية وشغل ناظر مدرستي المباركية والأحمدية، مدير للمعارف، رئيس لأول مكتبة عامة في الكويت، انتخب نائباً لرئيس مجلس الشورى الأول عام ١٩٢١م، عضو في المجلس البلدي عام ١٩٣٦م، وعضو في المجلس التشريعي الأول عام ١٩٣٨م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٤٣٣).

(٩) الشيخ أحمد الجابر: الحاكم العاشر للكويت، تولى الحكم من عام ١٩٢١ - ١٩٥٠م في فترة من فترات تاريخ الكويت العصبية، حدث في عهده مؤتمر العقير ١٩٢٢م، والحرب الاقتصادية بين نجد والكويت ١٩٣٢ - ١٩٣٧م، وحركة المجلس ١٩٣٨م، ومشكلة الحدود بين الكويت والعراق (أحمد أبو حاكم، مرجع سابق، ص ٣٥٢).

ويساعد الحاكم على تسيير أمور البلاد. وشكل هذا المجلس الاستشاري من اثني عشر عضواً من التجار والأعيان<sup>(١٠)</sup>، ستة منهم يمثلون المنطقة الشرقية، والآخرين يمثلون المنطقة الغربية، وذلك عن طريق الاختيار دون الانتخاب<sup>(١١)</sup>.

لم تستمر هذه التجربة طويلاً - على الرغم من أهميتها - بسبب الخلافات الشخصية بين الأعضاء، ولم يكن يؤخذ برأي الأغلبية عند التصويت، وقد أدت هذه الخلافات إلى تباعد جلسات المجلس، إلى أن توقفت جلساته تدريجياً بعد مضي أقل من شهرين على تشكيله، ومع أنها تجربة قصيرة جداً انتهت بالفشل، فإنها تعتبر خطوة متقدمة بمقياس المجتمع العربي والخليجي في الجزيرة العربية آنذاك، وخطوة أساسية في طريق إرساء نظام الحكم النيابي في الكويت فيما بعد<sup>(١٢)</sup>.

توقفت الحياة النيابية في الكويت بعد توقف تجربة مجلس الشورى الأول إلى أن شكل المجلس التشريعي الأول عام ١٩٣٨م، وهو يعد الخطوة الأولى التي تلجأ فيها الكويت إلى استخدام القانون الوضعي، بعدما كانت تلجأ إلى الشريعة الإسلامية والعرف في قانونها. وبذلك يعد الكويتيون أول شعب خليجي انتخب مجلساً تشريعياً، وسبق إنشاء المجلس التشريعي الأول تشكيل جمعية سرية تألفت من اثني عشر عضواً من الإصلاحيين في الكويت، سميت بـ«الكتلة

(١٠) شكل المجلس في شهر شعبان ١٩٣٩هـ نيسان ١٩٢١م، وضم: حمد العبدالله الصقر، يوسف القناعي، عبدالرحمن النقيب، هلال فحان المطيري، شملان بن علي، عبدالعزيز الرشيد، خليفة الغانم، أحمد الفهد الخالد، أحمد صالح الحميضي، مرزوق الداود البدر، إبراهيم بن مضاف، مشعان الخضير الخالد، وتم اختيار الصقر رئيساً للمجلس (حسين خلف الشيخ خزعل، (١٩٦٢م)، تاريخ الكويت السياسي، ج ٥، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ص ١٥).

(١١) خزعل، مرجع سابق، ص ١٤.

(١٢) نجاة عبدالقادر الجاسم، (١٩٨٩م)، يوسف عيسى القناعي - دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية، شركة كاظمة، الكويت، ص ٥٦.

الوطنية»<sup>(١٣)</sup>، بدأت بتهيئة الرأي العام لتكوين مجلس تشريعي، حيث وجهت كتاباً إلى الشيخ أحمد الجابر بتاريخ ٣٠ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ الموافق ٣٠ مايو ١٩٣٨ م، وبتوقيع «جماعتك المخلصون» طالبوه بإنشاء مجلس تشريعي، وحمل الكتاب إلى سمو الأمير ثلاثة من وجهاء الكويت، وهم محمد ثنيان الغانم<sup>(١٤)</sup>، وسليمان العدساني<sup>(١٥)</sup>، وعبدالله حمد الصقر<sup>(١٦)</sup>. فوافق الشيخ أحمد الجابر على إنشاء المجلس وإجراء انتخابات، ثم ألفت لجنة من أحمد الحميضي<sup>(١٧)</sup> والشيخ يوسف بن عيسى ومحمد الثنيان الغانم من أجل إعداد قائمة مختارة بأسماء الناخبين (أعدت قائمة تضم ثلاثمائة وعشرين ناخباً أدلوا بأصواتهم

---

(١٣) أعضاء الكتلة الوطنية هم: مشعان الخضير، السيد علي سليمان، سليمان العدساني، عبدالله حمد الصقر، عبداللطيف محمد الثنيان، يوسف صالح الحميضي، سلطان الكليب، يوسف المرزوق، عبدالعزيز حمد الصقر، حمد صالح الحميضي، خالد العدساني، محمد ثنيان الغانم (رئيس الكتلة)، وعقدت أول اجتماع لها في منزل عبداللطيف الثنيان، وأدى أعضاؤها اليمين على الإخلاص لمبادئ الكتلة وصيانة أسرارها (خالد سليمان العدساني، (١٣٩٩هـ/١٩٤٧م)، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، الطبعة الأولى، دار الكاشف، بيروت، ص ١٣).

(١٤) محمد ثنيان الغانم: من رجالات الكويت البارزين، وساهم في دعم المشاريع الخيرية مادياً، وساند المسافرين المحتاجين وعضو المجلس التشريعي الأول ١٩٣٨ م، توفي في السابع عشر من سبتمبر ١٩٦٦ م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٤٠).

(١٥) سليمان العدساني: أول مدير للبلدية عام ١٩٢٩ م وعضو المعارف عام ١٩٣٦ م، وعضو المجلس التشريعي الأول ١٩٣٨ م، ومدير إدارة ومالية المعارف عام ١٩٥١ م، توفي بتاريخ ٨ يونيو ١٩٥٧ (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٤٤).

(١٦) عبدالله الصقر: أحد أشهر رجالات الكويت البارزين في التجارة، وعضو المجلس التشريعي الأول ١٩٣٨ م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٠٠).

(١٧) أحمد الحميضي: سياسي وأحد رجالات الكويت البارزين، وعضو مجلس الشورى الأول ١٩٢١ م. ولد عام ١٩٠٠ م وتوفي بتاريخ ١٥ مارس ١٩٦٢ م. (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٦).

لانتخاب أربعة عشر عضواً)، ودعتهم لإجراء الانتخابات المطلوبة في ديوان آل الصقر<sup>(١٨)</sup>.

تشير الوثائق البريطانية إلى أن بريطانيا سعت للضغط على الشيخ أحمد الجابر لاحتواء الكتلة الوطنية، وإبلاغه رسالة مفادها: «بأنها قلقة من استخدام العنف ضد أعضاء الكتلة التي اتخذت شكلاً من أشكال الحركة الشعبية ضد إدارته، وعدم الرضا عنها، وإن كانت غير راغبة في التدخل في الشأن الداخلي للكويت، ولكن لا يمكنها أن تقف غير مبالية بالأحداث الدائرة فيها، خاصة في الوقت الذي برزت فيه حركات حرة في معظم دول العالم، فإنها لن تكون مندهشة من ظهور حركة مماثلة في الكويت»<sup>(١٩)</sup>.

كان لبريطانيا دور في التدخل بين الحاكم والإصلاحيين، وذلك عن طريق الوكيل السياسي البريطاني في الكويت Degaury (دي جوري)<sup>(٢٠)</sup> الذي دعم الحركة الإصلاحية لإيجاد نوع من التوازن، وضرورة وجوب العمل للتخلص من نظام الحكم القائم، وذكر الوكيل السياسي البريطاني بقوله: «إن الحكومة البريطانية تتمنى على الأمير قبول إشراك رعاياه في إدارة شؤون البلاد ومساعدتهم على تهيئة نوع من أنواع الحكم الديموقراطي الذي تتمثل فيه إرادة الشعب على أن تبقى العائلة الحاكمة هي الرمز الأعلى للحكم كما هو الحال في بريطانيا»<sup>(٢١)</sup>.

(١٨) العدساني، مرجع سابق، ص ١٥.

(١٩) F.O. 371 /2183, Note by the Political Resident in Persian Gulf sir Trenchard, Fowel, April 14, 1938.

(٢٠) الكابتن دي جوري: تسلم مهام عمله في الكويت كوكيل سياسي بريطاني من عام ١٩٣٦ - ١٩٣٩م، وكانت علاقاته سيئة بالشيخ أحمد الجابر، وحاول أن ينتهز الفرصة للانتقاص من سلطة الشيخ وهيئته في البلد وإثارة الفتن ضده، وسعى لزيادة النفوذ البريطاني وإحكام السيطرة على الكويت في الشؤون الداخلية والخارجية (ميمونة الصباح)، (٢٠٠٦م)، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الرابعة، الكويت، ص ١٠٢.

(٢١) العدساني، مرجع سابق، ص ١٣.



وتذكر الجاسم أن بريطانيا وجهت الجماهير بطريقة غير مباشرة في حوارات المجلس عامي ١٩٣٨-١٩٣٩ م؛ مما أدى إلى فتور العلاقات بين الوكيل السياسي البريطاني وبين السلطة الحاكمة<sup>(٢٢)</sup>. كما أن التأثيرات الخارجية أدت دوراً في إثارة المعارضة بالكويت وتشجيع المطالبين بالإصلاح وحثهم على الدعوة إلى قيام نظام نيابي في الكويت، مثل التيارات القومية، إلى جانب تأثيرات الرأي العام الكويتي والنشاط الفكري والقومي<sup>(٢٣)</sup>.

أبلغ الوكيل السياسي البريطاني في الكويت أعضاء المجلس التشريعي الأول منذ قيامه، أنه لا يستطيع التراسل معهم مباشرة في الشؤون الرسمية التي تجرى بين حكومته وإمارة الكويت، واقترح عليهم انتداب عضوين منهم ليكونا واسطة نقل الاتصال الرسمي الذي يتم بينه وبين سمو الأمير إلى أعضاء المجلس. وقد وافق الأعضاء على ذلك وانتدبوا منهم العضوين سليمان العدساني ومشاري الحسن البدر لهذه المهمة، ليقوما أيضاً بمهمة رئاسة الديوان الأميري في الشؤون الرسمية وحدها بقصر السيف المقر الرسمي لحاكم الكويت بالنظر لتفرغهما ومعرفتهما بهذه الأمور<sup>(٢٤)</sup>.

رحبت بريطانيا في البداية بتأسيس المجلس التشريعي في الخطاب المرسل من المقيم السياسي البريطاني في الخليج Fowle (ترنارد فاول) إلى الحاكم، وأعرب فيه عن تأييد حكومة صاحب الجلالة لقرار الشيخ أحمد الجابر بتأسيس مجلس يشارك فيه ممثلون من أهل الكويت مع الشيخ في شؤون حكومته، وأعرب عن أمنيات حكومة صاحبة الجلالة أن مثل هذه الخطوة سوف

---

(٢٢) نجاة عبدالقادر الجاسم، (١٩٩٧م)، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤-١٩٣٩م، الطبعة الثانية، الكويت، ص ١٠١.

(٢٣) محمد حسن العيدروس، (٢٠٠٢م)، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت، ص ٩٠.

(٢٤) العدساني، مرجع سابق، ص ٢٩.

تنهض بمصالح الكويت، كما أيدت بريطانيا قيام المجلس وتلبية المطالب الإصلاحية بهدف احتواء هذه المطالب وعدم إفساح المجال لتوسيع حركة المعارضة واستغلالها من الخارج بما يتنافى مع مصالح بريطانيا ونفوذها، ليس في الكويت فحسب ولكن في المنطقة<sup>(٢٥)</sup>.

اختلف الوضع بعد ذلك وأصبح البريطانيون من أشد المعارضين للمجلس، بعد أن لاحظوا أن القانون الجديد جاء في مقدمته "الأمة مصدر السلطات ممثلة في هيئة نوابها المنتخبين"، حيث طلبت بريطانيا من المقيم السياسي البريطاني في الخليج التوجه إلى الكويت في أوائل شهر أكتوبر من عام ١٩٣٨م، وبعد وصوله ظل عدة أيام دون أن يتصل بأحد في الكويت، وفي نهاية إجازته طلب الاجتماع بالشيخ أحمد الجابر والشيخ عبدالله السالم<sup>(٢٦)</sup> وبعض أعضاء المجلس. ومن حديث المقيم السياسي للحاضرين والأسئلة التي وجهها لهم، تبين أن بريطانيا تريد أن تستمر في اتصالاتها المباشرة مع شركة النفط<sup>(٢٧)</sup> ومع الحاكم كما كانت في السابق وليس عن طريق المجلس<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٥) العيدروس، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٢٦) عبدالله السالم: الحاكم الحادي عشر للكويت ١٩٥٠ - ١٩٦٥م. ترأس الدائرة الصحية عام ١٩٣٦م. انتخب رئيساً للمجلسين التشريعي الأول ١٩٣٨م والثاني ١٩٣٩م، تولى رئاسة دار الأيتام ١٩٣٩م ورئاسة البلدية ١٩٥١م وقام بإلغاء معاهدة الحماية البريطانية عام ١٩٦١م، انضمت الكويت في عهده إلى جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة، صادق على دستور عام ١٩٦٢م ولقب بـ "أبو الدستور" (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٩٥).

(٢٧) جرى توقيع امتياز "شركة نفط الكويت" بين الحكومة البريطانية والشركة المدعومة من جانبها، وبين الشيخ أحمد الجابر الصباح عن الكويت بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤ (ميمونة الصباح، مرجع سابق، ص ١٠٨).

(٢٨) العدساني، مرجع سابق، ص ٣٩.

الواضح من الأحداث أن بريطانيا كانت غير راضية عن المجلس، وعلى ضوء ذلك لم يستمر المجلس التشريعي الأول فترة طويلة، فقد أحاطت به عدة ظروف عجّلت في نهايته، أهمها استنثاره بالسلطات الثلاث، وتأثيره على المصالح البريطانية وبالذات ما يتعلق بالنفط، وعند ذلك أمر الأمير في الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٣٨ م بحل المجلس<sup>(٢٩)</sup>.

هناك من يرى أن فشل التجربة التشريعية يعود إلى عدم التفاهم والتناسق بين العناصر الثلاثة الرئيسة، وهي أولاً: السلطة الممثلة بالحاكم وأصحاب النفوذ من أسرته وحاشيته ومفهومهم لأسلوب الحكم المتوارث الذي سارت عليه الكويت منذ عهد صباح الأول. ثانياً: السلطة البريطانية بخبرتها الطويلة بالمنطقة وهيمنتها على مقاليد الأمور بموجب الاتفاقيات المعقودة بينها وبين إمارات الخليج العربي والتي تحرص على تنفيذ بنودها بدقة وعلى استمرارها. ثالثاً: طموحات الطبقات المثقفة الواعية الممثلة بنخبة من التجار وبعض الشباب وتلك الطموحات التي دخل بعضها في قالب المثاليات والنظريات والإصرار على أنها لا تقبل التعديل أو المساومة؛ مما نتج عنه فقدان الثقة بين الأطراف المعنية ثم التصادم مع الواقع<sup>(٣٠)</sup>.

يروى خالد سليمان العدساني تفاصيل حل المجلس بقوله: «لقد اتضح من تاريخ حل المجلس أن النية كانت مبيتة بينما المفاوضات تدور والوعود تقطع للمجلسيين بعدم حل المجلس أو التفكير بحله، ويذكر أن الأسباب الحقيقية التي تسببت في سقوط المجلس وربما خفي أمرها على الكويتيين تكمن في خوف الانكليز من الوطنيين الكويتيين على النفوذ والمصالح البريطانية، فضلاً عن

---

(٢٩) Report From Dickson's Cit, Political Resident to Secretary of State for India, 21st Dec, 1938, F.O. 371/ 21833.

(٣٠) بدر خالد البدر، (٢٠٠٤م)، رحلة مع قافلة الحياة، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، ص ٢٤٧.

الذعر الذي أصابهم بعد ما شاهدوا سرعة انتقال العدوى إلى جميع شعوب الإمارات العربية والهندية الخاضعة لنفوذهم، وعقب سقوط المجلس التشريعي قامت العائلة الحاكمة بالهجوم على كافة الدوائر والمصالح الكويتية كيفما اتفق ودون سابق إنذار، فقد تسلم الشيخ عبدالله الأحمد الجابر النجل الأول لحاكم الكويت زمام الأمر في قصر نايف وشكل داخله قوة دائمة من الحرس، لهذا ارتأى الجميع زيادة أعضاء المجلس إلى عشرين عضواً هذه المرة بدلاً من الأربعة عشر عضواً في المجلس الأول، كي يتسنى لأكثر عدد ممكن من مختلف الجهات أن يمثل في المجلس الجديد، ويتمكن العدد الأكبر من التآزر والتعاون معاً للدفاع عن مصالح الأمة التي تتطلب في هذه الفترة الحرجة التضحية والإخلاص من الجميع بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه من الانحلال والفوضى في عموم المصالح والأحكام»<sup>(٣١)</sup>.

رأت بريطانيا أن حل المجلس أحرز انتصاراً للشيخ على المجلس وأن ميزان القوة أصبح في صالح الشيخ ومن ثم في صالح بريطانيا<sup>(٣٢)</sup>، كما أن مصادرة الأسلحة وإغلاق نادي الشبيبة وغير ذلك من الإجراءات التي اتخذها الحاكم في سبيل فرض سيطرته على زمام الأمور وتثبيتته للنظام واستتباب الأمن، وكذلك عدم إجراء انتخابات جديدة إلى أن يعود الهدوء لبلاده، فنظرت إليه بريطانيا بعين الرضا والترحيب<sup>(٣٣)</sup>.

كما أن بريطانيا لم تتدخل في الصدام بين الحاكم وأعضاء المجلس حول إقرار الدستور الجديد حين وقوعه بأي تأييد عملي للحاكم، بل اعتبرت ما حدث موضوعاً داخلياً وشأناً داخلياً في الكويت<sup>(٣٤)</sup>.

(٣١) العدساني، مرجع سابق، ص ٤٣-٤٦.

(٣٢) Dickson's Cit. Political Resident to Secretary of State for India, 21st Dec, 1938, F.O. 371/ 21833.

(٣٣) I.O.L/Ps/12 Co.30Fi 158 Fowle to Peel I.D,29 Dec, 1938-conf.

(٣٤) Report From Dickson's papers, OP cit political Resident to secretary of state For India-11th Aug,1938, F.O.371 /21833.

لم يكن اعتراض بريطانيا على حل المجلس بسبب علاقات كل من عبد الله الصقر وخالد العدساني<sup>(٣٥)</sup> وعبد اللطيف الثنيان الغانم<sup>(٣٦)</sup>، بالحركات والجماعات السياسية التي لها برامج سياسية وتنادي بالقومية العربية، وهم أعضاء في جماعة الكتاب الأحمر، التي أسست عام ١٩٣٥م في بيروت، وانتشرت في كل من لبنان وسوريا والعراق وفلسطين والكويت، وسميت بـ (جماعة الكتاب الأحمر) بسبب لون الكتاب الذي نشرت به الجماعة ميثاقها<sup>(٣٧)</sup>.

بعد يومين من حل المجلس التشريعي الأول - أي في الثالث والعشرين من ديسمبر ١٩٣٨م - أجريت انتخابات جديدة اشترك فيها أربعمئة ناخب في المدرسة المباركية، أشرفت عليها لجنة شعبية، واعتبر الوكيل السياسي البريطاني في الكويت المجلس الجديد أكثر تمثيلاً من المجلس السابق<sup>(٣٨)</sup>، كما أن الانتخابات قد تمت في نزاهة على الرغم من وجود الشائعات، ثم قدم الحاكم للمجلس دستوراً جديداً، بدلاً من الدستور القديم، لكن الأعضاء أظهروا عدم الرضا عن الدستور الجديد، الذي يمنح الحاكم حق الاعتراض على قراراتهم<sup>(٣٩)</sup>.

---

(٣٥) خالد العدساني أحد أعضاء الكتلة الوطنية، وسكرتير المجلس التشريعي الأول والثاني. ولد عام ١٩١١م، وهرب إلى البصرة بعد حل المجلس التشريعي الثاني، ثم عفا عنه الحاكم، عمل سفيراً للكويت في الأردن عام ١٩٦١م، وفي القاهرة ١٩٦٣م، توفي في ٤ سبتمبر عام ١٩٨٢م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٩١).

(٣٦) عبد اللطيف الغانم: ولد عام ١٩١٠، عضو المجلس التشريعي الأول ١٩٣٨م، وزير للصحة ١٩٦٢م، عضو ورئيس المجلس التأسيسي ١٩٦٢م، عضو لجنة الدستور، رئيس البلدية ١٩٦٣، وزير للأشغال العامة ١٩٦٤م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٥٥).

(٣٧) شفيق جحا، (٢٠٠٤م)، الحركة العربية السرية - جماعة الكتاب الأحمر ١٩٣٥م - ١٩٤٥م، الفرات للنشر والتوزيع، بيروت، ص ٣٧ - ٤٤.

(٣٨) I.O.L/PS/12. CO.30 FI. 18 Coef, D.O. No.C, 435 POI, Agency Kuwait to Fowle, Pol. Resident, 27th. Dec. 1938.

(٣٩) I.O.L/PS/12. CO.30 FI. 158 Cik, Resident in the Persian Gulf to Secretary of State of India, 27th. Feb.1939.

أجمع أعضاء المجلس الجديد على انتخاب الشيخ عبدالله السالم الصباح رئيس المجلس السابق رئيساً لمجلس الأمة التشريعي الثاني من جديد، فحضر الرئيس وألقى بضع كلمات شكر فيها الأعضاء على ثقتهم وأبلغهم أن سمو الحاكم أمر بوجوب المباشرة بإعداد دستور الكويت أولاً، ثم عرضه عليه وتوقيعه قبل أن يباشروا أي عمل آخر، ثم انسحب الرئيس من المجلس نزولاً عند رغبة أمر سموه الذي ألزمه عدم ترؤس جلسات المجلس الجديد قبل أن يتم الاتفاق على بنود الدستور وإعلانه للعموم. وكان (دي جوري) الوكيل السياسي البريطاني يؤيد الشيخ في رأيه، واستمرت الخلافات بين الشيخ أحمد الجابر وأعضاء المجلس حول الدستور حتى انتهت بقيام الشيخ بحل المجلس في السادس من مارس ١٩٣٩م<sup>(٤٠)</sup>.

### المجلس التأسيسي وإعداد الدستور:

في أعقاب استقلال الكويت في التاسع عشر من يونيو ١٩٦١م صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦١م، متضمناً النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال، وكان بمنزلة دستور مؤقت يطبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور الدائم، وقد ناط القانون بالمجلس التأسيسي مهمة وضع مشروع دستور للبلاد؛ إذ نصت المادة الأولى منه على أن: "يقوم المجلس التأسيسي بإعداد دستور يبين نظام الحكم على أساس المبادئ الديمقراطية المستوحاة من واقع الكويت وأهدافها"، ولكن المجلس لم ينفرد بهذه الوظيفة التأسيسية، بل شاركه فيها الأمير، إذ لا يعد مشروع الدستور الذي يضعه المجلس نافذاً إلا بعد تصديق الأمير عليه وإصداره.

أعلنت الحكومة الكويتية بعد الأشهر القليلة التالية للاستقلال أنها ستتبني النظام البرلماني، فدعت إلى انتخابات عامة لانتخاب عشرين عضواً للمجلس التأسيسي، تكون مهمته وضع الدستور، وقد جاء هذا الإعلان نتيجة لتضافر العديد من العوامل التي خدمت ودعمت اتجاه السلطة إلى الأخذ بالنظام

(٤٠) العدساني، مرجع سابق، ص ٤٩.

البرلماني. حيث يعد الدستور هو القانون الأساسي في دولة الكويت الحديثة، يحدد أسس نظام المجتمع والدولة بمؤسساتها وتنظيم هيئاتها وتشكيلها ونشاطها، وحقوق المواطنين وواجباتهم، ويمثل الدستور تطوراً مهماً في علاقة الدولة بالمواطن، إذ يحقق الدستور عملية إخضاع الدولة للقانون، باعتباره القانون الأساسي للدولة<sup>(٤١)</sup>.

جرت انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦١م لاختيار عشرين عضواً، وكان عدد الناخبين ١١٢٨٨ ناخباً، انصب اهتمامهم على المشاركة لأجل الكويت لا لشيء آخر، سواء للقبليّة أو العشائريّة أو المذهبيّة، وإنما أرادوا نواباً للديموقراطية، ومشاركين لإدارة الحكم بأسلوب معاصر راق<sup>(٤٢)</sup>.

تولى مهمة إعداد دستور عام ١٩٦٢م لجنة انتخب أعضاؤها في المجلس التأسيسي، وفاز في عضويتها كل من: عبداللطيف الغانم (رئيس المجلس)، حمود الزيد<sup>(٤٣)</sup> (وزير العدل)، سعود العبد الرزاق<sup>(٤٤)</sup>، يعقوب الحميضي<sup>(٤٥)</sup>،

---

(٤١) أحمد ديبين، (١٩٩٦م)، ولادة دستور الكويت - كيف تمت صياغة دستور دولة الكويت ومناقشته في المجلس التأسيسي ولجنة الدستور في عام ١٩٦٢م، دار قرطاس للنشر، ص ٥٦-٥٧.

(٤٢) جريدة القبس، (١٦ مارس ٢٠٠٧م)، (صفحات من الذاكرة)، مسلم علي بن رضا أسيري، العدد ١٢١٣٥، ص ١٢.

(٤٣) حمود الزيد: ولد عام ١٩٠٨، عضو المجلس البلدي ١٩٥٠م، عضو المجلس التأسيسي وعضو لجنة الدستور ١٩٦٢م، وزير العدل ١٩٦٢م، عضو مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م، رئيساً لديوان المحاسبة ١٩٦٤، توفي بتاريخ ١٦ أغسطس ١٩٤٧م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٨١).

(٤٤) سعود العبد الرزاق: ولد عام ١٩٠٥م، عضو المجلس التأسيسي وعضو لجنة الدستور ١٩٦٢م، عضو ونائب رئيس مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م ورئيس المجلس من ٢ مارس ١٩٦٥ إلى ٣ يناير ١٩٦٧ (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٣٨).

(٤٥) يعقوب الحميضي: عضو المجلس التأسيسي ولجنة الدستور ١٩٦٢م، عضو مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م. وقدم استقالته ١٩٦٥م، عضو لجنة تنقيح الدستور ١٩٨٠م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٤١٩).

وسعد العبدالله<sup>(٤٦)</sup> (وزير الداخلية)، وقد ترأس لجنة الدستور عبداللطيف ثنيان الغانم، وعقدت اللجنة جلستها الأولى بتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٢م، وكان مجموع جلساتها ثلاثاً وعشرين جلسة، عقدت آخر جلساتها يوم السبت السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٦٢م، بعد أن شهدت مناقشات صريحة حول مجموعة من القضايا الأساسية، عكست وجود مواقف ووجهات نظر وآراء متباينة إزاء القضايا المطروحة من بينها:

- ١ - النظام الديموقراطي: أهو نظام برلماني أم رئاسي؟
- ٢ - عدد الوزراء وأحقية تصويت الوزراء غير المنتخبين في مجلس الأمة.
- ٣ - الشريعة الإسلامية أهى المصدر الرئيسي للتشريع أم مصدر رئيسي للتشريع.

تم الاتفاق على حلول وسط بشأن تلك القضايا، انتهت بالموافقة على الدستور ورفعته إلى المجلس التأسيسي، حيث تمت الموافقة على النسخة المقدمة من لجنة إعداد الدستور من دون أي تعديل يذكر<sup>(٤٧)</sup>.

لعل أهم ما يلفت الانتباه في الدستور الكويتي تركيزه على الحرية والعدالة والانتماء التاريخي للعروبة والإسلام، كما أكد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل حماية الأسرة والشيخوخة ورعاية النشء والحق في الإرث والملكية الخاصة وتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء، وأيضاً أكد الدستور الحقوق والواجبات وضمن حقوق الفرد في الأمان والتنقل

---

(٤٦) سعد العبدالله: ولد عام ١٩٣٠م، نودي به أميراً للكويت في الخامس عشر من يناير ٢٠٠٦م، صدر أمر أميري بتعيينه ولياً للعهد ورئيساً لمجلس الوزراء في الثامن من فبراير ١٩٧٨م، وزير الداخلية ١٩٦٢م، عضو لجنة الدستور ١٩٦٢م، التحق بكلية هانن العسكرية ١٩٥١م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٣٤).

(٤٧) أحمد ديين، (٢٠٠٥م)، الديموقراطية في الكويت، الطبعة الأولى، دار قرطاس، ص ص ٥٨ - ٦٠.



وحرية الفكر والرأي والاعتقاد والتعليم واحترام النظام والآداب العامة وضمان حق الفرد في التعليم والمساواة والمحاكمة والعادلة<sup>(٤٨)</sup>.

أسهم المجلس التأسيسي في رسم مسيرة الكويت السياسية والاجتماعية المقبلة، ووضع في أثناء فترة انعقاده مشروعات القوانين التالية:

\* قانون انتخابات مجلس الأمة.

\* قانون تنظيم بلدية الكويت.

\* قانون المساعدات العامة.

\* قانون الجمعيات التعاونية.

\* قانون الأندية وجمعيات النفع العام.

لا شك في أن دستور دولة الكويت لم يأت على شكل منحة، عندما تمت الموافقة السريعة للشيخ عبدالله السالم على مشروع الدستور من دون تعديل بل بأسلوب وسط بين العقد الذي يشترك فيه الشعب مع الحاكم على قدم المساواة في وضع الوثيقة الدستورية وبين أسلوب الجمعية التأسيسية، الذي يقوم على أساس أن السيادة للأمة، وهي التي تنتخب ممثلها لتشكيل جمعية تأسيسية مهمتها وضع الدستور تاماً ونافاً بمجرد الانتهاء من إعدادها<sup>(٤٩)</sup>.

كان للدكتور خليل عثمان بصمات واضحة في وضع الدستور الكويتي بصيغته الحالية، نظراً للصعوبات التي كانت تمر بها لجنة الدستور، كما كان لكل من الدكتور أحمد الخطيب<sup>(٥٠)</sup> ويعقوب الحميضي

---

(٤٨) عبدالله الهاجري، (٢٠٠٦م)، مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، الكويت، ص ٣٦٠.

(٤٩) الشايجي، مرجع سابق، ص ٢١.

(٥٠) أحمد الخطيب: ولد عام ١٩٢٦م، ترأس النادي الثقافي الكويتي، عضو ونائب رئيس المجلس التأسيسي ١٩٦٢م، عضو مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م والثالث ١٩٧١م والرابع ١٩٧٥م والسادس ١٩٨٥م والسابع ١٩٩٢م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٦).

وسليمان الحداد<sup>(٥١)</sup> من ناحية، وعبد اللطيف ثنيان الغانم (رئيس المجلس) والوزراء الشعبيين الثلاثة حمود الزيد الخالد وعبد العزيز الصقر<sup>(٥٢)</sup> ومحمد النصف<sup>(٥٣)</sup> من ناحية أخرى، دور في تنسيق المواقف حول الدستور الجديد بعقد عدة اجتماعات، كان أحدها في بيت النصف بالشامية<sup>(٥٤)</sup>.

علق السيد (ريتشموند) السفير البريطاني في الكويت قائلاً: إن الدستور الكويتي اكتسب العديد من «السمات المتكاملة»؛ بمعنى أنه أصبح هناك نموذج متكامل تتجلى فيه سمات وخصائص ملموسة ومحسوسة لدستور متكامل، ولكن في غياب قائد سياسي (الشيخ عبدالله السالم) فقد كان عرضة للانتقال من يد لأخرى<sup>(٥٥)</sup>.

لم يكن صدور الدستور هو الإنجاز الوحيد للمجلس التأسيسي، بل نادى بإجراء انتخابات نيابية عامة لمجلس الأمة الأول في يناير من عام ١٩٦٣م، إلى

(٥١) سليمان الحداد: ولد عام ١٩٣٠م، عمل بوظيفة وكيل مساعد للشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية، عضو في المجلس التأسيسي ١٩٦٢م، عضو ونائب للرئيس في مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٤٢).  
(٥٢) عبدالعزيز الصقر: ولد عام ١٩١٣م، رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، عضو المجلس البلدي ١٩٥١م، عضو المجلس التأسيسي ١٩٦٢م، وزير الصحة ١٩٦٢م، عضو ورئيس مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م. استقال عام ١٩٦٦م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٤٥).

(٥٣) محمد النصف: ولد عام ١٩١١م، عمل مديراً للأشغال ١٩٤٦م، عضو المجلس التأسيسي ١٩٦٢م، أول وزير لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ١٩٦٢م، عضو غرفة التجارة، توفي بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٨١م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٧٣).

(٥٤) أحمد الخطيب، (٢٠٠٧م)، الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ص ٢٢٠.

(٥٥) F.O. 371 /168727: From British Embassy, Kuwait (Ambassador, J.C.B. Richmond) to Foreign Office, 24 Jan, 1963, P.30.

جانب قانون دستوري لـ "توارث الإمارة" يشكل جزءاً لا يتجزأ من الدستور، حيث أقره مجلس الأمة وتمت المصادقة عليه في الثلاثين من يناير ١٩٦٤م<sup>(٥٦)</sup>.

## المبحث الثاني: مجلس الأمة الكويتي الأول (التجربة)

بناءً على مواد الدستور الجديد أضحت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة في منطقة شبه الجزيرة العربية التي تعتمد نظاماً يركز على فصل السلطات (المادة ٥٠ من دستور الكويت)، كما أكدت المواد أن السيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً (المادة ٦ من الدستور)، ووصف أحد التقارير التجربة الديمقراطية الكويتية بأنها تمثل حالة خاصة لتعددية مقيدة بدون أحزاب سياسية في بلد يؤدي فيه التركيب القبلي دوراً مؤثراً على تطويره السياسي<sup>(٥٧)</sup>.

بما أن مهمة مجلس الأمة هي سن القوانين والرقابة على الموازنة فقد أشار السفير البريطاني إلى ذلك بقوله: تختص الهيئة التشريعية - يقصد البرلمان - في سن القوانين وتعديلها وإلغائها، وهناك أمران مهمان فيما يتعلق بالتشريع تم القيام بهما، الأول يتعلق بمرسوم القوانين العامة، الذي صمم من أجل تفرد وزارة الداخلية في السيطرة على المظاهرات السياسية خاصة أن القانون ينسجم مع ما تم الإعلان عنه في الاتحاد العربي في أبريل ١٩٦٣م. والثاني يتعلق بالموازنة العامة حيث يتطلب تقديمها للموافقة الشعبية، كما في العديد من الهيئات التشريعية الأخرى؛ إذ إن معظم الأعمال على تلك القوانين يتم اتخاذها في اللجنة المالية في مجلس الأمة، على الرغم أن الأعضاء وجدوا في هذه الظروف غير الرسمية للاجتماعات الأقل عدداً مخرجاً لقدراتهم، وفي كلتا الحالتين فإن الحكومة كانت قادرة على تنفيذ أعمالها، ولكن عليها أن تقوم ببعض التعديلات وتقديم بعض التنازلات سواء لمؤيديها أو لمعارضيه<sup>(٥٨)</sup>.

(٥٦) أحمد ديبين، الديمقراطية في الكويت، ص ٦٠.

(٥٧) الأهرام، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، (١٩٩٥م)، ص ٤٣.

.O. 371 /168727: P.98.

(٥٨)

## مكونات مجتمع الناخبين:

وصف السفير البريطاني في الكويت (ريتشموند) الناخبين في الانتخابات الأولى لمجلس الأمة التي شهدها الكويت بقوله: «كان يوم ٢٠ ديسمبر ١٩٦٢م هو آخر يوم لتسجيل الأشخاص المؤهلين للتصويت في الانتخابات، وقد كان هناك نحو ١١٤٠٠ ناخب يمثلون نحو ٤٠٪ من الناخبين المؤهلين للتصويت في السابق، - يقصد المجلس التأسيسي - أما فيما يتعلق بالانتخابات الحالية فقد قام نحو ١٩٠٠٠ شخص جميعهم من الذكور وما فوق ٢١ سنة ومن أصل كويتي بالتسجيل من أجل التصويت في الانتخابات؛ حيث إنهم يمثلون ٩٥٪ من هؤلاء المؤهلين للاقتراع<sup>(٥٩)</sup>.

لكن الاختلاف في النسبة ما بين (٤٠٪، ٩٥٪) يرجع إلى أن تعداد ١٩٦١م كان افتراضياً بالنسبة لجمهور الناخبين؛ حيث قدر عددهم بـ ٢٨٠٠٠ شخص، بينما التعداد عام ١٩٦٢م كان نحو ٢١٠٠٠ شخص. ويرى البعض أن هذا الاختلاف بسبب تلفيق الإحصاء الرسمي للسكان، ولكن السفير البريطاني يوضح في رسالته أن التفسير أبسط من ذلك وأقل ضرراً على الجهات الرسمية، حيث إن عدد السكان الإجمالي للدولة يبلغ ٣٢٠٠٠٠ نسمة تقريباً، ونصف ذلك العدد يمثلته الوافدون والنصف الآخر يمثلته النساء، إذ إن هناك ٨٠٠٠٠ شخص تقريباً بنسبة ٦٢٪ منهم أفراد تحت سن ٢١ سنة، (وذلك وفق التقدير الاستقرائي من النتائج المفصلة للإحصاء السكاني لسنة ١٩٥٧م، الذي يتوافق مع إحصائيات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتوزيع السكان بحسب العمر والجنس في البلدان النامية المسلمة)، والباقي نحو ٣٠٠٠٠ من الذكور فوق سن ٢١ سنة، وي طرح من ذلك العدد الأشخاص الذين تم حرمانهم بصفة مؤقتة من حقوقهم (الأشخاص الذين تم منحهم الجنسية) وعدد هؤلاء الأشخاص على أحسن تقدير نحو ٢٠٠٠ شخص، وبذلك ينخفض العدد إلى ٢٨٠٠٠ شخص،

وإذا أخذنا في الاعتبار عدد أفراد القوات المسلحة والشرطة وهو نحو ٧٠٠٠، من ثم يتبقى نحو ٢١٠٠٠ شخص وهو العدد المعتمد<sup>(٦٠)</sup>. وبهذا نفى السفير البريطاني وجود أي شبهة لتلفيق الأعداد والنسب من جانب الجهات الرسمية. مما سبق يتضح أن ٦٪ فقط من إجمالي عدد السكان في الكويت لهم حق التصويت، وقد تم تسجيل نحو ١٩٠٠٠ شخص ممن هم فوق ٢١ سنة من الرجال في القوائم بنسبة ٩٥٪ من الـ ٦٪ من الذين لهم حق التصويت. ويرى السفير البريطاني أنها نسبة غير كافية وغير مرضية بالنسبة لدولة تتطلع أن تكون دولة ديموقراطية<sup>(٦١)</sup>.

### توزيع الدوائر الانتخابية:

بناءً على قانون الانتخابات في الكويت وهو القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٦١م الذي صدر عقب الاستقلال بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٦١م بشأن انتخابات المجلس التأسيسي قسمت الكويت إلى عشرين دائرة انتخابية، تنتخب كل دائرة عضواً واحداً، مما أثار هذا القانون احتجاج ومعارضة القوى السياسية والفعاليات الثقافية والاقتصادية؛ إذ إنها رأت أن الحجم الصغير للدولة وعدد السكان المحدود لا يتحملان هذا العدد الكبير من الدوائر، واتهمت الحكومة بأنها تريد من هذا التقسيم التحكم في تركيبة المجلس من خلال رسم خريطة الدوائر لتتلاءم مع تجمعات بعض الكتل القبلية والطائفية والاجتماعية الأخرى القريبة من توجهات الحكومة أو السلطة، لهذا اقترحت تلك القوى السياسية والتجارية في خطوة معاكسة في جعل الكويت دائرة انتخابية واحدة مما لا يسمح بالتحكم في النتائج، إلا أن الحكومة رفضت هذا المقترح بشكل قاطع؛ مما دفع بالقوى السياسية إلى اقتراح آخر لتقسيم الكويت إلى خمس دوائر انتخابية، إلا أنه لم يلق ترحيباً من الحكومة، وهكذا استمر السجال، وأخيراً تم التوصل إلى حل

F.O. 371 /168727: P.31.

(٦٠)

F.O. 371 /168727: P. 31.

(٦١)

وسط وهو تقسيم الكويت إلى عشر دوائر تنتخب كل دائرة نائبين لها في المجلس التأسيسي المكون من عشرين نائباً، فصدر بذلك المرسوم رقم ١٩٦١/٢٨ بتاريخ ٢٨ أكتوبر عام ١٩٦١م ليحل محل سابقه، كما صدر بعد الموافقة على دستور ١٩٦٢م المرسوم رقم ١٩٦٢/٣٥ بشأن انتخابات مجلس الأمة لعام ١٩٦٢م، بالتقسيم السابق للدوائر؛ أي عشر دوائر انتخابية، ويلاحظ أن أياً من القوانين التي صدرت في تلك الفترة لم تعط المرأة حق الترشيح والانتخاب. وكذلك للعاملين في السلك العسكري (الجيش والشرطة) وحددت عمر الناخب بـ ٢١ عاماً وما فوق<sup>(٦٢)</sup>.

أوضح السفير البريطاني في الكويت أن الدوائر الانتخابية في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٦٢م قسمت إلى عشر دوائر، هي: (الشرق - القبلة - الشويخ - الشامية - كيفان - القادسية - الدسمة - حولي - السالمية - الأحمدية)<sup>(٦٣)</sup>، مؤكداً أنها غير متعادلة من حيث عدد السكان والمساحة؛ مما أضحى تقسيماً معرضاً للانتقادات الداخلية والخارجية، حيث يختلف أعداد الناخبين من دائرة إلى أخرى، وطالب بعض الناخبين بأن يستند توزيع الدوائر إلى أعداد الناخبين بدلاً من الاستناد إلى التوزيع الجغرافي، الذي طبق في حينه<sup>(٦٤)</sup>.

كما ذكر السفير أن المرشح الكويتي في بعض الدوائر الانتخابية يستطيع الفوز في الانتخابات إذا حصل على ٤٠٠ صوت، وفي بعض الدوائر الأخرى فإن حصول البعض على ٢٠٠ صوت انتخابي يؤهله للفوز أيضاً، ويرجع ذلك إلى الأعداد الصغيرة من الناخبين وكثرة أعداد المرشحين في المقابل، إلى جانب عدم التوزيع العادل للدوائر الانتخابية وتفاوت الناخبين فيها، وهذا يعطي فرصة

(٦٢) دبي الحربي، (٢٠٠٧م)، الدوائر الانتخابية الخمس، الطبعة الأولى، دار السياسة للنشر، الكويت، ص ٥٧.

F.O. 371 /168727: P.48.

(٦٣)

F.O. 371 /168727: P.49.

(٦٤)

لتدخل القرابة والمصاهرة أو الرشوة أو الدفع النقدي في الانتخابات، كما يؤدي ذلك إلى الفوز بالحصول على عدد قليل من الأصوات<sup>(٦٥)</sup>.

### باب الترشح:

تألف مجلس الأمة الكويتي من خمسين عضواً، ينتخبون بطريقة الانتخاب العام، كما أحال الدستور على قانون الانتخاب مهمة بيان شروط الناخب التي جاءت دون أن تتضمن شرطاً خاصاً يجعله مقيداً، بل تضمن القانون بعض الشروط التي تنص عليها عادة النظم الانتخابية في دول عديدة، كأن يكون الناخب مواطناً يحمل جنسية الدولة التي يتمتع فيها بحق الانتخاب وأن يبلغ سنّاً معينة<sup>(٦٦)</sup>.

تقدم ٢٠٤ مرشحين مع إغلاق الباب في يناير عام ١٩٦٣م تنافسوا على خمسين مقعداً، ولقد كان المرشحون مؤلفين من أشخاص متنوعين في التعليم والأفكار إلا أن معظمهم كانوا غير أكفاء، والعديد من المرشحين غير معروفين وآخرين غير مؤهلين سياسياً وثقافياً، بل إن العديد من الكويتيين يرون من الصعوبة فوز خمسين عضواً متميزاً من بين الأعداد الكبيرة من المرشحين<sup>(٦٧)</sup> ففي الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق) تقدم ثلاثة وعشرون مرشحاً منهم العديد من المرشحين من أصل إيراني، ويرى السفير البريطاني أن العنصرية طغت على هذه الدائرة. وكانت الدائرة الرابعة (الشامية) من أسخن الدوائر منافسة؛ حيث جرت المنافسة بين سبعة وعشرين مرشحاً، تلتها الدائرة السادسة (القاسية)، والمنافسة فيها بين خمسة وعشرين مرشحاً، ثم الدائرة الأولى والدائرة السابعة (الشرق - الدسمه)، والمنافسة في كل منهما بين ثلاثة وعشرين مرشحاً، ثم الدائرة التاسعة والدائرة العاشرة (السالمية والأحمدي) وفي كل منهما عشرون مرشحاً، ثم الدائرة الخامسة (كيفان) تسعة عشر

F.O. 371 /168727: P.32.

(٦٥)

(٦٦) دستور الكويت، (١٩٦٢م)، المادة ٨٠، الباب الرابع - الفصل الثالث، ص ٢٦.

F.O. 371 /168727: P.33.

(٦٧)

مرشحاً، ثم الدائرة الثانية (القبلة) ثمانية عشر مرشحاً، ثم الدائرة الثالثة (الشويخ) ستة عشر مرشحاً، وأخيراً الدائرة الثامنة (حولي) أربعة عشر مرشحاً، وهي الدائرة التي ترشح فيها أحمد الخطيب، وقد قدم كل من حمود الزايد (وزير العدل)، وعبدالعزیز حمد الصقر (وزير الصحة العامة)، استقالتهما؛ وذلك حتى يتمكنوا من الترشح لانتخابات مجلس الأمة، وأصدر أمير الكويت في الخامس عشر من شهر يناير ١٩٦٣م مرسوماً بموجبه تم قبول الاستقالة.

رأى السفير البريطاني في الكويت أن أعداد المرشحين الكويتيين كان من الممكن أن يرتفع، لو أن عملية الترشح للانتخابات لم تشترط وجوب قيام موظفي الحكومة المدنيين إلى تقديم استقالاتهم من أعمالهم في حالة رغبة أي منهم إلى الترشح في الانتخابات، كما كان الحال في الماضي، كما أن هناك العديد من المرشحين كانوا يطمحون إلى الحصول على الرواتب؛ لأن الراتب الذي يدفع إلى الأعضاء بمجلس الأمة، يصل إلى نحو ثلاثمائة دينار كويتي شهرياً، وهو مبلغ لا يستهان به - آنذاك - حتى على مستوى الكويتيين<sup>(٦٨)</sup>.

كما يلاحظ أن الأعضاء الذين تقدموا للعضوية لم تكن لديهم قاعدة حزبية، فلم تكن الأحزاب قد تشكلت في الكويت حتى الآن.

من أبرز المرشحين لمجلس الأمة الأول كل من: أحمد الخطيب، جاسم القطامي<sup>(٦٩)</sup>، عبداللطيف ثنيان الغانم، وعبدالعزیز الصقر، وعدد كبير من التجار والمتقنين الكويتيين الذين شاركوا في تأسيس حركة القوميين العرب في الكويت

F.O. 371 /168727: P. 34.

(٦٨)

(٦٩) جاسم القطامي: شغل منصب مدير الشرطة بين عامي ١٩٥٤ - ١٩٥٦م، عضو المجلس التأسيسي ١٩٦٢م، عين وكيلاً لوزارة الخارجية في مارس ١٩٦٢م، واستقال في يناير ١٩٦٣م، عضو مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م واستقال في ١٩٦٥م، عضو مجلس الأمة الرابع ١٩٧٥م والسادس ١٩٨٥م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٥٨).



عام ١٩٥٨م، ومارسوا العمل السياسي في الكتلة الوطنية وكتلة الشباب الوطني، ولصعوبة تنظيم كبار التجار في خلايا حركة القوميين العرب رأت القيادة أن تكون الرابطة الكويتية هي الإطار السياسي الذي يضم التجار ويجرهم للانغماس في العمل الوطني، لذلك كان معروفاً عن الخطيب باتجاهاته القومية العربية التي كانت تقلق بريطانيا وتجعلها تتخوف من تنامي هذا الفكر في المجتمع الكويتي<sup>(٧٠)</sup>.

### الحملات الانتخابية:

إن العلاقات الطائفية والعائلية التي تترسخ بعمق في بنية المجتمع الكويتي، إلى جانب المعرفة الشخصية والصدقة أسهمت في تحديد عدد أصوات الناخبين نتيجة غياب طرح القضايا السياسية والاقتصادية في الحملات الانتخابية، إلا أنه في ظل هذه الظروف لم يكن هناك أي أمر سيئ أو رديء لأن الانتخابات ستقرز مجلس أمة أقرب إلى البرلمان الإغريقي من البرلمان الأوروبي؛ بمعنى أن المجلس سيمثله الأشخاص ذوو الأصل الكويتي فقط وليس تمثيلاً للسكان في الكويت ككل، كما انحصر دور الصحافة الكويتية بصورة شاملة في مدح الديمقراطية بصفة عامة، والديموقراطية في الكويت بصفة خاصة، وقد قامت بعض الصحف بالعمل على المبادئ الشائعة في الإعلانات، التي تقوم على تقديم الاسم فحسب إلى العامة، وبأسلوب مرض وشامل، ولم يكن من المحتمل إمام العامة بأهلية تلك الأسماء، فالخطيب قائد الحركة القومية العربية في الكويت، ووصفت أجواء التنافس فيها «بالرياضية» وبالنزاهة؛ إذ لم تكن الحكومة تتدخل فيها، وأرجع الخطيب الفضل في ذلك للشيخ عبدالله السالم، كما أن بعض القوائم في العديد من الدوائر الانتخابية، ضمت مرشحين ذوي وجهات نظر مماثلة، وقد انضم بعضهم إلى بعض في الحملة الانتخابية<sup>(٧١)</sup>.

F.O. 371 /168727: P.32.

(٧٠)

F.O. 371 /168727: P.35.

(٧١)

## الانتخابات والتصويت:

توجه الناخبون الكويتيون إلى صناديق الاقتراع في الدوائر العشر (الشرق - القبلة - الشويخ - الشامية - كيفان - القادسية - الدسمة - حولي - السالمية - الأحمدية) في الثالث والعشرين من يناير ١٩٦٣ في مناخ هادئ ومنظم، لانتخاب أول مجلس أمة وفقاً للدستور الجديد، وبلغت نسبة المشاركة نحو ٩٠ في المئة من الناخبين المسجلين في الانتخابات بناءً على قوائم المرشحين، حيث كان يتم مناولة قوائم تحتوي على خمسة أسماء إلى الناخبين عند مدخل قاعة التصويت، مما كان له الأثر في بعض الدوائر الانتخابية عند الفرز، حيث سهلت هذه الطريقة بصورة كبيرة على الناخبين الكويتيين الذين يستطيعون بالكاد القراءة والكتابة اختيار مرشحهم<sup>(٧٢)</sup>.

## نتائج الانتخابات:

أسفرت النتائج عن فوز خمسين عضواً في مجلس الأمة الكويتي الأول في أواخر شهر يناير ١٩٦٣م، انقسموا إلى اثني عشر عضواً من الحركة القومية العربية أو مؤيداً لها، وأربعة كويتيين من أصل إيراني، والباقي من المستقلين، وهم من التجار والبارزين في المجتمع<sup>(٧٣)</sup>.

كان من مفاجآت نتائج الانتخابات عدم فوز اسمين معروفين جيداً في الانتخابات، وعدم حصولهما على مقعد في مجلس الأمة الجديد، وهما: وزير العدل الأسبق حمود الزيد الخالد المرشح ضمن الدائرة الانتخابية الثانية (القبلة) التي تنافس فيها ثمانية عشر مرشحاً، والآخر رئيس المجلس التأسيسي عبداللطيف ثنيان الغانم، على الرغم من توقع معظم الناس له الفوز وأن يكون رئيساً لمجلس الأمة الأول، إلا أن هذه الخسارة لم تقف حجر عثرة أمام تعيينه وزيراً للصحة في أول تشكيل وزاري<sup>(٧٤)</sup>.

F.O. 371 /168727: P.48.

(٧٢)

F.O. 371 /168727: P.27

(٧٣)

F.O. 371 /168727: P.28

(٧٤)

وعلقت المصادر البريطانية على الفوز الكبير الذي حصل عليه المرشح جاسم القطامي وقائمه المكونة من خمسة أسماء في الدائرة الثانية (القبلة)، الذي كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية، لما كان له من مبادئ يسارية ومناصرته وتأييده للمصريين<sup>(٧٥)</sup>.

وفاز في الدائرة الانتخابية الأولى (الشرق) كويتيان من أصل إيراني هما: منصور المزيدي<sup>(٧٦)</sup> ومحمد صالح بهبهاني، وهما من التجار البارزين في الكويت<sup>(٧٧)</sup>.

كما فاز أحمد الخطيب الذي قاد الشباب في المجلس الجديد في الدائرة الثامنة (حولي) مع اثنين من مؤيديه بحصوله على ٩٣٧ صوتاً من مجموع ١٢٢٠ صوتاً في دائرته الانتخابية، كما فاز جميع المرشحين من قائمته من الشباب المتعلمين، وفاز أيضاً اثنا عشر عضواً من مؤيدي الحركة القومية العربية، وتقدم بعض المرشحين بطعن في نتائج الانتخابات بسبب ما أثير حول عملية شراء أصوات الناخبين من قبل بعض المرشحين الذين فازوا في الانتخابات، إلا أن السفير البريطاني في الكويت شكك في ذلك، وأكد أن الأرقام من الناحية الحسابية صحيحة<sup>(٧٨)</sup>.

أكدت الوثائق البريطانية عدم وجود أي اقتراح أو طلب من أسرة الصباح للتدخل في الانتخابات، وهذا ما أكده الخطيب الذي قال «إن نتائج الانتخابات كانت مثالية؛ لأنها كانت واضحة وشفافة». وقد علق على ذلك وزير الداخلية الشيخ سعد العبدالله: «إن الجيش لم يكن له أي دور في حفظ النظام، بل كان يحمي حدود دولة الكويت»، وقال الشيخ سعد ابن الحاكم: «على الرغم من أن

F.O. 371 /168727: P.48

(٧٥)

(٧٦) منصور المزيدي: عضو المجلس البلدي ١٩٦٠م، عضو المجلس التأسيسي ١٩٦٢م، عضو مجلس الأمة الثاني ١٩٦٧م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٣٩١).

F.O. 371 /168727: P.49

(٧٧)

F.O. 371 /168727:48

(٧٨)

الدستور الكويتي لم يحرم ترشيح أبناء الأسرة، فإنه لم يكن هناك أي مرشح من الأسرة الحاكمة. كما علق وكيل وزارة الداخلية على الانتخابات بأنها كانت نموذجية من حيث الأمانة والحريات<sup>(٧٩)</sup>.

ورأى السفير البريطاني أن نتائج الانتخابات أظهرت توازناً مقبولاً بين أطراف الحراك السياسي إلى حد ما، خاصة نجاح مؤيدي التغيير وحصولهم على مجموعة من المقاعد في المجلس أمام العديد من التجار ذوي الاتجاه المحافظ، وهو ما يعطي التوازن المطلوب في المجلس الجديد<sup>(٨٠)</sup>.

### افتتاح المجلس:

في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة الأول صباح يوم الثلاثاء ٢٩ يناير/ كانون الثاني ١٩٦٣م، حضر الأمير الشيخ عبدالله السالم الصباح وأدى خلال الجلسة القسم الدستوري كاملاً، وبعد إزاحته الستارة عن اللوحة التذكارية لانعقاد الجلسة الأولى للبرلمان دخل سموه القاعة؛ حيث قوبل بالترحاب الشديد، وبعد جلوسه تقدم العضو سعود العبدلرزاق الذي ترأس الجلسة لكونه أكبر الأعضاء سناً موجهاً كلامه إلى الأعضاء بقوله: "يتفضل حضرة صاحب السمو الأمير المعظم بالنطق السامي"، فقام سموه وسط عاصفة من التصفيق قائلاً: «حضرات الأعضاء المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بسم الله العليّ القدير، نفتتح الدورة الأولى لمجلس الأمة الذي تبدأ بانعقاده مرحلة العهد الدستوري في دولة الكويت المستقلة، وفي هذه المرحلة التي تعتبر حلقة من حلقات سير دولتنا الصاعدة نحو هدفها الأعلى، يسعدني أن أهنئكم بثقة الشعب بكم حين اختاركم لتحملوا أمانة تمثيله وأن أكرر وصيتي لكم (كوالد لأبنائه) أن تحرصوا على وحدة الصف في هذه الدولة العربية المتمسكة بدينها وتقاليدها، وإنه ليسعدني في هذا اليوم الأغر من تاريخ بلادنا أن أقسم بالله العظيم أن

أحترم الدستور وقوانين الدولة، وأنود عن حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأصون استقلال الوطن وسلامة أراضيه، والله ولي التوفيق». وبعد أن انتهى سمو الأمير من إلقاء بيانه دوت القاعة بالتصفيق الحار من قبل الحاضرين، ثم تليت مراسيم تشكيل الوزارة<sup>(٨١)</sup>.

وألقي رئيس الوزراء الكويتي الشيخ صباح السالم بيان الحكومة في الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة، تم فيها عرض إنجازات الحكومة خلال السنة السابقة وخططها في المستقبل، حيث تم كتابة فقرات الخطبة من قبل العديد من الوزارات والجهات الحكومية، وتم تجميعها بعضها مع بعض مع القليل من التصحيح من قبل مكتب رئيس الوزراء، وكانت الخطبة بصفة عامة غير لافتة للنظر، وغير بليغة اللغة، وغير مثيرة، واشتملت على نقاط منها:

\* الالتزام بدعم الوجود الفلسطيني، خروجاً عن سياسة الحياد المعلنة من قبل الكويت، فيما يتعلق بالنزاعات بين العرب.

\* القليل فقط الذي قيل فيما يتعلق بالتسوية الأخيرة مع العراق، على الرغم من أنه قد تم إثارة ضجة كبيرة على ذلك الموضوع، الذي يمكن أن يكون قد تم الصفح عنه، وتطرقت الخطبة إلى قيام الحكومة الكويتية بدراسة إمكانية ضخ المياه من شط العرب، ولم يكن هناك أي إشارة إلى ذلك.

\* التبادل الإنجلو - كويتي للكتب.

\* على الرغم من أن رئيس الوزراء قد أشار إلى تقديم الدعم الكويتي إلى البلدان التي مازالت تصارع عبودية الاستعمار، فإنه لم يكن هناك أي انتقاد واضح للسياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية.

\* الحكومة الكويتية كان لها ضمانات اقتصادية أكثر منها سياسية، حيث اهتم جزء من الخطبة بالناحية الاقتصادية، وكان التركيز على رغبة

---

(٨١) أحمد الخطيب، مرجع سابق، ص ص ٢١٢-٢١٤.

الحكومة في العمل على تقليل الخدمة المدنية المتضخمة آنذاك، وقد وعدت بتقديم الموازنة في الوقت المناسب، كما نوهت أيضاً بأن مسودة القانون مازالت تحت القيد فيما يتعلق بالتنظيم المستقبلي للامتيازات البترولية، وقد عبرت عن آمالها في أن تجد شركة شل النفط في الجزء الجنوبي الشرقي، من منطقة امتيازها (حيث إنها تقع في الوقت الحالي تحت النزاع بين كل من السعودية وإيران على الرغم من أن ذلك لم يذكر طبعاً في الخطبة)<sup>(٨٢)</sup>.

\* تطرقت الخطبة إلى نية الحكومة الكويتية القيام بتطوير الصناعة عن طريق أموال الحكومة تاركة المجال مفتوحاً بالنسبة للمشروعات الخاصة، وأشارت إلى نية الحكومة النهائية فيما يتعلق بإنشاء بنك مركزي، والعمل على إحكام قانون الشركات، وذلك لحماية المساهمين.

\* تم الإعلان عن قانون جديد لحصر التجارة والاستيراد في المواطنين الكويتيين، وهو يتعلق بمصالح ضخمة بالكويت، ومن الصعوبة الحكم على ردود فعل حزب المعارضة على ذلك القانون، تحسباً لعروبتهم أو لمصالح أعمالهم، حيث إن العديد منهم تجار من ذوي الثروة.

\* أما الجزء الخاص بالخدمات الترفيهية، فقد اشتمل الخطاب على عناصر قليلة تتعلق بالتعليم والصحة، كما قامت الحكومة بتجديد وعدها بإنشاء جامعة، وإن كانت تحتاج إلى إعداد ضخم لها.

\* لقد كان هناك اهتمام كبير من قبل الحكومة بتوفير المنازل لذوي الدخل المحدود، ولكن دون الأخذ في الاعتبار أن ذلك يغطي المواطنين الكويتيين فقط؛ لأنه تم تقديم القليل للقوة العاملة في الكويت التي كانت - في معظمها - غير كويتية.

\* أعلنت الخطبة عن القليل فقط من السياسات الجديدة للكويت، ومن ذلك

الإنفاق على الدفاع، والأمن الداخلي، والصحة العامة، والتعليم، والأشغال العامة، والخدمات الاجتماعية.

\* أشارت الخطبة إلى إعداد قانون العمل الذي يسمح بإنشاء الاتحادات التجارية، ومن المفترض أن يتم عرضه في تلك الجلسة.

\* لا شك أن الكويت تطورت بسرعة كبيرة خلال فترة تزيد قليلاً على سنة، وأكبر العلامات وضوحاً على ذلك تطور الوعي السياسي لدى الشعب الكويتي، وإلى حد ما التوافق والتآلف مع الإجراءات الديمقراطية؛ حيث أدى مجلس الأمة المنتخب دوراً رئيسياً في ذلك التطور<sup>(٨٣)</sup>. وعلى الرغم من أن الأثر الرئيسي للفصل التشريعي الأول لمجلس الأمة الكويتي المتمثل في تقديم مفهوم قديم «للعائلة الحاكمة» في الكويت، وحتى بداية صيف ١٩٦٣م فإن عائلة الصباح مازالت على القمة، وظهر واضحاً للجميع أنه لم يعد هناك أي مكان لعضو غير مؤهل من العائلة لمجرد أنه ينتمي فقط إلى مواليد عائلة الصباح<sup>(٨٤)</sup>.

ووصف السفير البريطاني جلسات مجلس الأمة الأولى بأنها كانت ساخنة قائلاً: لقد كانت الجلسات الأولى عاصفة جداً إلى حد ما، وقد استغرق الرئيس بعض الوقت لكي يستطيع أن يحيط بجوانب وظيفته الجديدة، ومع مرور الوقت تم التغلب على المشكلات التي ظهرت في بداية ظهور مجلس الأمة بالتدريج، ومن ثم كان لدى المجلس القدرة على التركيز في أعماله بشكل جاد ومخلص، وقد بدأت اللجان تعمل بصورة جيدة، وأصبحت المناقشات في المجلس نفسه أقل سخونة وهادفة بشكل كبير<sup>(٨٥)</sup>.

F.O. 371 /168727: P.29

(٨٣)

F.O. 371 /168727: P.99.

(٨٤)

F.O. 371 /168727: P.96.

(٨٥)

## المبحث الثالث: مجلس الأمة الكويتي الأول (الرؤية)

على الرغم من أن تجربة الكويت الديمقراطية قامت من دون أحزاب سياسية فإن ذلك لم ينتقص من ثرائها الديمقراطي ومن مساحة الحرية والتعددية التي يتمتع بها المجتمع الكويتي؛ حيث تميزت المجالس النيابية المتعاقبة باحتضانها جميع ألوان التوجه السياسي والاجتماعي.

ويصف السفير البريطاني في الكويت - آنذاك - العلاقة بين الأسرة الحاكمة والكويتيين ومستقبل الديمقراطية فيقول: «لقد دفع الرأي العام الخارجي وإلى حد ما الرأي العام الداخلي، العائلة الحاكمة إلى القبول بمبادئ مجلس أمة منتخب، ويبدو من ذلك التنازل والأسلوب المنمق نسبياً، والذي منح ذلك التنازل به، فاكتمست عائلة الصباح على المدى البعيد مكانتها، في داخل الكويت وخارجها، وقد زاد من فرص بقاء الكويت دولة مستقلة، ولكن من الضروري في المستقبل القريب أن يمثل جمهور الناخبين السكان ككل، وذلك في حالة نجاح التجربة، حيث ينبغي أن يكون ذلك هو دور وهدف حزب المعارضة، ولكن لو أخذنا في الاعتبار مصالحهم الخاصة كأشخاص كويتيين فإنه يتتابني الخوف من أن يكون إدراكهم لها بطيئاً»<sup>(٨٦)</sup>.

كما رأت الوثائق البريطانية أن التجربة الديمقراطية والنيابية الكويتية على الرغم من أنها لم تكن مستوفية لجميع الشروط وغير كاملة، فإنها تعتبر حالة متطورة في المنطقة، كما وثقت أن استمرارها مرتبط بعدة خطوات لا بد من اتخاذها، منها توسيع قاعدة جمهور الناخبين والعمل على أن تكون الانتخابات التالية أكثر تمثيلاً للسكان ككل<sup>(٨٧)</sup>. وكان ذلك تعليقاً على عدد المسجلين للتصويت الذي قدر بنحو ١٩٠٠٠ شخص، كلهم من الذكور، وفوق إحدى وعشرين سنة، ومن أصل كويتي، وهو ما يمثل ٦٪ من عدد السكان في الكويت.

F.O. 371 / 168727: P.35

(٨٦)

F.O. 371 / 168727: P. 29

(٨٧)



## التشكيل الحكومي:

فوجيء السفير البريطاني بالتشكيل الوزاري الذي ضم أعضاء من أسرة الصباح، وكان يتوقع - كما كان مثل معظم الكويتيين - أن يتوافر التوازن في المجلس الجديد الذي يضم ستة عشر وزيراً، بأن يكون منهم من ثمانية إلى ستة من أسرة الصباح فقط، لكن في حقيقة الأمر أن الستة عشر وزيراً في الحكومة الجديدة بمن في ذلك رئيس الوزراء الشيخ صباح السالم<sup>(٨٨)</sup>، كان منهم أحد عشر وزيراً من الأسرة الحاكمة، بينما لم يتم تمثيل مجموعة أحمد الخطيب في الوزارة<sup>(٨٩)</sup>. إضافة إلى أن موقف الشيخ جابر الأحمد<sup>(٩٠)</sup> والشيخ سعد العبدالله لم يتغير بصورة كبيرة فيما يتعلق بدعائم السلطة، وقد كان القصد من إسناد وزارتي المالية والشؤون الخارجية إلى الأخوين الشيخ جابر الأحمد والشيخ صباح الأحمد، هو إعادة التوازن بين فرعي العائلة، الذي اضطرب إلى حد ما بتعيين عائلتي الأحمد والسالم كورثة للعرش؛ مما أدى إلى انتقاد النائب أحمد الخطيب وقائمته، وكان أعنف انتقاد تم توجيهه إليهم بسبب رفضهم الحقائق الوزارية التي عرضت عليهم، حيث قيل إنهم لم يضعوا مصالح الحكومة - أو في واقع الأمر الكويت - في الاعتبار الأول لديهم، وإنما أرادوا أن يشعروا بالحرية من أجل العمل لصالح الشعارات المصرية للقومية العربية، ومن هنا

---

(٨٨) صباح السالم: الحاكم الثاني عشر (١٩٦٥ - ١٩٧٧م)، عين رئيساً لدائرة الصحة ١٩٥٩م، أول وزير للخارجية ١٩٦٢م، نائباً لرئيس مجلس الوزراء ١٩٦٢م، رئيس مجلس الوزراء ١٩٦٣م، وتم تعيينه ولياً للعهد ١٩٦٣م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٦٧).

F.O. 371 /168727: P.77.

(٨٩)

(٩٠) جابر الأحمد: الحاكم الثالث عشر للكويت (١٩٧٧-٢٠٠٦م)، تلقى تعليمه في المدرستين المباركية والأحمدية، أسندت إليه حقيبة وزارة المالية ١٩٦٢م، اختير رئيساً لمجلس الوزراء ١٩٦٥م، وعين ولياً للعهد ١٩٦٦م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٥٣).

تبين أنهم غير إصلاحيين، وظهروا أيضاً وكأنهم غير ناضجين سياسياً، على الرغم من أن ذلك قد يكون مبالغاً فيه، إلا أن الخطيب وحزبه قد أبدوا عدم تحمل المسؤولية، لعدم النضج السياسي، ونتيجة لذلك الرفض اهتزت شعبية الخطيب إلى حد ما<sup>(٩١)</sup>.

وهذا ما أكدته الخطيب، إذ قال «في ظل هذا الزخم، وفي غمرة تلك المواجهة المحتمدة مع العدو الإسرائيلي، نسينا أهدافاً أخرى هامة للغاية، فلم يكن لدينا برنامج اجتماعي أو اقتصادي، ولم يكن عندنا مشروع وحدوي واضح، ينهي مشاكل الاختلافات الإقليمية، التي زرعتها الاستعمار، وكذلك مشكلات الأقليات التي تعد قنبلة موقوتة، قابلة للانفجار»<sup>(٩٢)</sup>.

كان أمل السفير البريطاني قبول الخطيب حقيبة وزارة الصحة العامة ليقود التغيير، ولأسيما أن مجلس الأمة الأول ضم اثني عشر عضواً يؤمنون بالقومية العربية، وسبعة أعضاء تقدميين كان من المتوقع أن يقوموا بمساندة أحمد الخطيب، مما سيؤدي عدم دخوله الحكومة إلى معارضة المقترحات التي تقدمها، ومن ثم تحول مؤيدوه إلى حزب معارض، وخسر فرصة التأثير في الاتجاه نحو التغيير<sup>(٩٣)</sup>. كما تم دمج وزارة الجمارك والمواني مع وزارة المالية والصناعة، وبناء على ذلك فقدت الوزارة بعض مسؤولياتها، بإنشاء وزارة التجارة، وأُظرف حدث من وجهة السفير البريطاني هو إسناد حقيبة وزارة الدولة، إلى عبدالعزيز حسين السفير الكويتي السابق في القاهرة، خاصة أن سلطاته لم يتم الكشف عنها بالكامل، لكنه أُمِل أن يكون مسؤولاً بصفة مباشرة عن لجنة الخدمات المدنية ولجنة التخطيط، وإدارة الفتوى والتشريع، وهناك قدر ضئيل من الشك في أنه - على الأقل - سيكون لديه مسؤوليات كبيرة، فقد تولى هذا المنصب كأبرز شخصية بعد الشيخ جابر الأحمد، والشيخ سعد العبدالله.

F.O. 371 /168727: P.79

(٩١)

(٩٢) الخطيب، مرجع سابق، ص ٩٩.

F.O. 371 /168727: P.77

(٩٣)

ووصفت المصادر خزينة الدولة بأنها في فوضى تامة، وإن أصابع اللوم أو العتاب وجهت إلى وزير الدولة عبدالعزيز حسين<sup>(٩٤)</sup>، اليد اليمنى لرئيس الوزراء، خاصة أن مفهوم المسؤولية الجماعية لدى الحكومة لم يكن موجوداً؛ فالعديد من الوزراء فشلوا في تحمل مسؤولية القرارات المتعلقة بالوزارات التابعة لهم.

ووصف البريطانيون اختيار الوزراء إجمالاً بأنه كان مخيباً للآمال، إلا أن السفير تمنى أن يتم تغيير وزراء عائلة الصباح غير الأكفاء، وهم (عبدالله الجابر، وخالد عبدالله، ومبارك عبدالله الأحمد، ومحمد الأحمد)، وأعرب السفير عن أسفه أن يكون عدم تنفيذ ذلك التغيير بسبب معارضة الشيوخ خوفاً من فقدان نفوذهم، أو لعدم إعطاء الفرصة للمعارضة من جانب المتقدمين لتحمل المسؤولية، كما أعرب السفير البريطاني عن أمله أن يكون هناك تعديل وزارى لضخ دماء جديدة في الوزارة القادمة بعد نهاية الصيف للتعامل بشكل أفضل مع أعضاء البرلمان<sup>(٩٥)</sup>.

وعلى الرغم مما سبق فإن الخطوات البدائية الكويتية في تفعيل حكومة برلمانية جزئياً قد نجحت، فهناك مصالح عامة استمرت في جلسات مجلس الأمة، عندما ألقت الضوء على قدرات الوزراء الفردية، بعد أن أصبحت مكشوفة للعامة، خصوصاً أن الأمر الفعال من وجود المجلس مرتبط بعمل الوزارات الحكومية وأصبح لدى الموظفين المدنيين والأفراد حذر وتحفظ من ارتكاب تصرفات متهورة ومؤذية، خوفاً من استجواب الوزراء التابعين لتلك الوزارات، في غرفة الهيئة التشريعية (البرلمان)، التي بسببها قد يتم التشهير بهم في الصحف. مما كان له الأثر الفعال على روح الحكومة، إلا أن الطريق - كما بدأ -

---

(٩٤) عبدالعزيز حسين: ولد عام ١٩٢٠م، أحد رموز حركة التنوير التعليمية والثقافية والسياسية في الكويت، شغل عدة مناصب من أهمها وزير وسفير ومستشار بالديوان الأميري، وله العديد من المؤلفات، توفي في يونيو ١٩٩٥م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٢٤٠).

مازال طويلاً لتشجيع موظفي القطاع العام أو الحكومة، ليكونوا على استعداد لخدمة الشعب بأمانة تامة كما ينبغي أن تكون، ولكن هناك نزعة أو اتجاهًا مقلقاً في بعض الوزارات لاستغلال الخوف من النقد البرلماني كمبرر لعدم اتخاذهم أي قرار على الإطلاق<sup>(٩٦)</sup>.

قيّم السفير البريطاني أداء الوزراء في التشكيل الحكومي بقوله: لقد أظهر وزراء الداخلية والمالية والصناعة والشؤون الخارجية والأشغال العامة (الشيوخ: سعد العبدالله، وجابر الأحمد، وصباح الأحمد، وسالم العلي)<sup>(٩٧)</sup> خلال الأشهر الستة الأولى، أنهم وزراء أكفاء بصورة مناسبة في إدارة وزاراتهم، وقد تعاملوا بأسلوب فعال مع الأعضاء الذين يواجهون الأسئلة إليهم، بينما ظهر شيوخ الوزارات الأخرى في معظم الجوانب ومعظم الأوقات، أنهم غير أكفاء، ولذلك كان هناك توقعات تكاد تكون مؤكدة، أن بعضهم على الأقل سوف يفقد حقيقته الوزارية في حالة القيام بتغييرات إصلاحية في الحكومة<sup>(٩٨)</sup>.

ووصفت المصادر البريطانية العلاقة بين الوزراء والنواب بقولها: إن مفهوم المسؤولية الجماعية لدى الحكومة لم يكن موجوداً؛ فالعديد من الوزراء قد فشلوا حتى في تحمل مسؤولية القرارات التي تتعلق بالوزارات التابعة لهم، وقد أصبح واضحاً وبصورة سريعة أن أربعين عضواً من الأعضاء الخمسين المنتخبين، ليس لديهم القدرة على الحديث مطلقاً، حيث إن حديث غالبية النواب في جلسات مجلس الأمة لم تتجاوز الدقيقة الواحدة، وحتى إنه في تلك الفترة الوجيزة (الأشهر الستة الأولى)، ظهرت حالات من التشويش أو عدم الترابط في جلسات البرلمان، وقد أعطى ذلك التضاد نفوذاً أكبر إلى الأعضاء العشرة الآخرين، الذين

(٩٦) F.O. 371 /168727: P.98.

(٩٧) سالم العلي: شغل منصب وزير الأشغال العامة ١٩٦٢م، واستقال ١٩٦٤م، تولى رئاسة الحرس الوطني ١٩٧٦م (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ١٢٦).

(٩٨) F.O. 371 /168727: P.99

يشعرون بأنهم أكثر المتحدين، واستطاعوا قيادة الهجوم أو النقد لأعمال الحكومة خلال الأشهر الستة من السنة الأولى لهم.

كما أن العديد من الأعضاء لم تكن لديهم دراية بمهام البرلمان، وبطبيعة الحال فإنه يكفي أن الأعمال الأولية التي يقوم بها نواب البرلمان، هي وضع مسودة وسن القوانين السارية، وحملوا على عاتقهم مهمة أخرى يقوم بها مجلس الأمة، وهي استلام الالتماسات أو العرائض المقدمة من عامة الناس تلبية لمطالبهم وما يتعلق بالتعامل مع المعوقات الإدارية، وانعدام الكفاءة والظلم أو الأذى، وربما الأكثر أهمية هو قيام عدد كبير بتقديم طعون قضائية ضد قرارات المحاكم<sup>(٩٩)</sup>.

### التكتلات في المجلس:

مجلس الأمة الكويتي عام ١٩٦٣م ضم كتلتين، إحداهما تمثل التيار المحافظ أو الرافضين للتغيير وهو موالٍ للحكومة، أما الثانية فهي تكتل الإصلاحيين الذي يعول عليه معارضة الحكومة ومواجهتها، وأصبح النائب يوسف سيد هاشم الرفاعي<sup>(١٠٠)</sup> المتحدث الرسمي للتكتل الأول وضم جميع أعضاء المجلس باستثناء اثني عشر عضواً ينتمون إلى حزب الخطيب.

وفي الوقت نفسه كان الخطيب قائد الحركة الإصلاحية ومؤيدوه (وعدهم اثنا عشر عضواً) في حالة نشاط صاحب، فقاموا بتشكيل تكتل سياسي متحد، استطاع الصمود أمام جميع العقبات التي تواجهه، واستطاعوا تحقيق نصر حاسم على الأطراف الأخرى التي تقاعست عن أداء الواجب.

وكان الدليل الواضح على قوة الحكومة، هو القرار الذي تم اتخاذه عندما قام الخطيب بتقديم اقتراح بإبطال الكتب المتبادلة عن سنة ١٩٦١م مع حكومة

F.O. 371 /168727: P.97

(٩٩)

(١٠٠) يوسف الرفاعي: ولد عام ١٩٣٢م، عضو مجلس الأمة الأول ١٩٦٣م، وزير البريد والبرق والهاتف ١٩٦٤م، وزير دولة ١٩٦٥م، وزير الدولة ورئيس البلدية ١٩٦٦م. (أحمد عبدالله، مرجع سابق، ص ٤٢٩).

صاحبة الجلالة (بريطانيا)، وقد تم التعامل مع ذلك بجرأة وبدون تردد وباقتدار من قبل الحكومة<sup>(١٠١)</sup>.

### أزمة المادة ١٣١:

شهد الفصل التشريعي الأول للمجلس أحداثاً جساماً، تمثلت في أزمة المادة ١٣١ من الدستور<sup>(١٠٢)</sup> التي أدت إلى استقالة الحكومة في ديسمبر ١٩٦٤م، التي كانت تضم عدداً من شخصيات النخبة التجارية والمتقنين المستنيرين في أعقاب رفض الغالبية النيابية الموالية لبعض أقطاب الحكم تمكينها من أداء اليمين الدستورية أمام المجلس، بحجة مخالفتها المادة ١٣١ من الدستور؛ لكونها تضم وزراء من النخبة التجارية، مما أدى إلى سقوط تلك الحكومة، وتبعتها استقالة عبدالعزيز الصقر من رئاسة مجلس الأمة في بداية عام ١٩٦٥م لاحقاً، ليحل محله سعود عبدالرزاق، وهو عضو متمسك بالتقاليد (محافظ)، وقد حصل على أربعة وثلاثين صوتاً مقابل تسعة وعشرين صوتاً حصل عليها خصمه جاسم القطامي، وهو عضو بارز في حزب الإصلاحيين، وشغل منصب وكيل وزارة الخارجية<sup>(١٠٣)</sup>.

ورأى السفير البريطاني أن العديد من الأصوات التي حصل عليها القطامي، كانت عن طريق هؤلاء الأشخاص الذين يحبونه شخصياً، أو الذين على اتصال به من خلال الروابط العائلية، ولكن ليس بالضرورة أن يشاركوه آراءه السياسية، ويذكر السفير أن الحكومة كانت تمتلك أغلبية جديرة بالثقة في المجلس، ولكن في المقابل من المحتمل أن تتعرض الحكومة للمواجهة بسبب رفض أي عضو

F.O. 371 /168727: P.97.

(١٠١)

(١٠٢) المادة ١٣١ من الدستور تنص على أنه: لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يلي أي وظيفة أخرى أو يزاول، ولو بطريق غير مباشر مهنة حرة أو عملاً صناعياً أو تجارياً أو مالياً، كما لا يجوز أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة، أو يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة.

F.O. 371 /168727: P.94.

(١٠٣)

من حزب الإصلاحيين قبول أي حقيقة وزارية في الحكومة الجديدة، التي تم الإعلان عن تشكيلها ليلة افتتاح الجلسة<sup>(١٠٤)</sup>.

منذ بداية مجلس الأمة الأول، تمكنت الحكومة وغالبيتها النيابية من تمرير مجموعة من القوانين المقيدة للحريات الخاصة بالأندية وجمعيات النفع العام؛ مما أدى إلى استقالة نواب المعارضة الثمانية وعلى رأسهم أحمد الخطيب، وجاسم القطامي، وزملاؤهما احتجاجاً على القوانين المقيدة للحريات، التي قدّمتها الحكومة وأقرّتها مع الغالبية النيابية الموالية لها. وقبيل انتخابات الفصل التشريعي الثاني لمجلس الأمة جرى توافق بين ممثلي النخبة التجارية، التي عُرفت تاريخياً باسم "جماعة الغرفة" وكان يقودها عبدالعزيز الصقر، وبين "حركة القوميين العرب"، التي كان يقودها أحمد الخطيب، وجاسم القطامي، لتشكيل قوائم انتخابية تمثل جبهة وطنية واسعة تضم مرشحين عن المجموعتين وبعض الشخصيات الوطنية لتخوض الانتخابات في مختلف الدوائر العشر<sup>(١٠٥)</sup>.

يرى البعض أن ما جرى لقيام المجلس هو اقتراب النظام السياسي الكويتي من الشكل البرلماني لإقراره مبدأ الفصل بين السلطات مع تعاونها، وهو المبدأ الحاكم للنظم البرلمانية، إلا أنه في التطبيق الواقعي رجحت كفة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، حيث اشترك الأمير مع مجلس الأمة في العملية التشريعية وفقاً لنص المادة ٥١ من الدستور. كما أن المادة ١٠٦ من الدستور تعطي للأمير الحق في تأجيل اجتماع مجلس الأمة بمرسوم لمدة لا تجاوز شهراً، على ألا يتكرر التأجيل في دور الانعقاد الواحد إلا بموافقة المجلس ولمدة واحدة. أما المادة ١٠٧ فقد نصت على أنه "للأمير أن يحل مجلس الأمة

بمرسوم يبين فيه أسباب الحل، على أنه لا يجوز حل المجلس لذات الأسباب مرة أخرى" (١٠٦) كما أن الدستور الكويتي لم يعط مجلس الأمة حق منح الوزارة الثقة عند تشكيلها بعد إعلان الانتخابات، أو حجب الثقة عن الحكومة إذا لم تقم بتأدية واجبها بحسب ما هو متوقع منها، واكتفى الدستور بجعل الأمير حكماً بعد أن يرفع إليه من قبل رئيس الوزراء كتاب عدم التعاون مع السلطة التشريعية، وعندها يلجأ الأمير إما إلى إقالة الوزارة أو حل مجلس الأمة.

### الخلاصة :

لا شك أن الوثائق البريطانية أوضحت العديد من إيجابيات التجربة وسلبياتها على الرغم من أنها كانت تمارس دور الراعي في كتابة الرسائل، حيث لم يستقر قناعتها آنذاك بأن الأوضاع قد تغيرت كثيراً بعد الاستقلال، وأنه قد انتهى دورها الرعوي، وأن على الكويت المستقلة اختيار سياستها وفق ما تريد وبحرية تامة.

وبشهادة الوثائق البريطانية قامت الحكومة الكويتية بإرساء قواعد الحكم المؤسسي وتحويل الكويت من مجتمع قبلي بسيط إلى مجتمع مؤسسي، بنظام سياسي متكامل ذي سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

كما يتضح أن نسبة ٦٪ فقط من إجمالي عدد السكان في الكويت الذين يحق لهم التصويت، هي نسبة غير كافية وغير مرضية بالنسبة لدولة تتطلع أن تكون دولة ديموقراطية تريد تطبيق النظام البرلماني؛ لأنه من غير الجائز أن يمثل المجلس الأشخاص ذوو الأصل الكويتي فقط وليس تمثيلاً للسكان ككل، وكذلك من سلبيات التجربة البرلمانية الكويتية عدم المساواة في توزيع الدوائر الانتخابية؛ مما أدى إلى تركيز الاتجاهات الطائفية والقبلية لمجتمع الناخبين في بعض الدوائر.

كما توضح الوثائق أن المرشحين كانوا مؤلفين من أشخاص متنوعين في

(١٠٦) دستور الكويت، (١٩٦٢م)، المادتان ١٠٦، ١٠٧.



التعليم والثقافة، ومن ثم فمعظمهم غير مؤهل سياسياً وثقافياً، وغير قادر على الممارسة السياسية والبرلمانية بالشكل الصحيح.

كما وضح أن هناك غياباً لافتاً للنظر بالنسبة للبرامج السياسية في الانتخابات البرلمانية الأولى التي تتعلق بطرح القضايا السياسية والاقتصادية للمجتمع الكويتي، بينما تم التركيز على العلاقات الطائفية والعائلية التي تترسخ بعمق لدى الناخبين؛ حيث ساهمت المعرفة الشخصية والصدقة في تحديد الأصوات الانتخابية للمرشحين، ولا سيما أن نجاح مؤيدي التغيير في الحصول على مجموعة من المقاعد في المجلس أمام العديد من المرشحين التجار رجح التوازن المطلوب في المجلس بين جميع شرائح المجتمع الكويتي.

وعلى الرغم من أن تجربة الكويت الديمقراطية قامت من دون أحزاب سياسية فإن ذلك لم ينتقص من ثرائها ومن مساحة الحرية والتعددية التي يتمتع بها المجتمع، حيث تميزت المجالس النيابية المتعاقبة بأنها تضم جميع ألوان التوجه السياسي والاجتماعي، كما أن قبول العائلة الحاكمة بمبادئ مجلس أمة منتخب أدى إلى اكتساب عائلة الصباح على المدى البعيد مكانتها داخل البلاد وخارجها، وقد زاد من فرص بقاء الكويت دولة مستقلة.

كما ثبت أن هناك خللاً في التشكيل الحكومي أثر على التوازن في مجلس الوزراء؛ حيث ضم أعضاء ينتمون إلى عائلة الصباح أكثر من المواطنين، فأصبح المجلس يغلب عليه الطابع التقليدي أو المحافظ، ومن ثم تم اختيار العديد من الأسماء التي لا تتوافق قدراتهم بأي حال من الأحوال مع انتمائهم إلى عائلة الأسرة الحاكمة.

وعلى الرغم من أن التجربة الكويتية الديمقراطية والنيابية لم تكن مستوفية لجميع الشروط، ولم تكن كاملة إلا أنها كانت تجربة أولى أرست قواعد العمل الديمقراطي للحياة السياسية في الكويت.

لذا لا بد من العمل على دراسة وتحليل الإيجابيات والسلبيات من جانب السياسيين والبرلمانيين، من وجهات نظر مختلفة، والعمل على ترسيخ وتدعيم

الإيجابيات، من أجل الوصول إلى التميز، والتنمية والتطوير، ودراسة السلبيات لتجنبها، ومعالجة أوجه القصور التي كانت قائمة، وهذه المعرفة ستكون دليلاً لعدم الوقوع فيها واكتساب الخبرة منها. كما أن العمل السياسي والبرلماني لا يبنى على النظريات فقط، بل يبنى أكثر من خلال الممارسة، ولا سيما أن الدراسات التاريخية ليست مجرد سرد وتوثيق للوقائع ولكنها تحوي التحليل وتعرض التجربة والرؤية.

## المصادر والمراجع

### أولاً- المصادر والمراجع العربية:

- أحمد أبو حاكم، (١٩٨٤م). تاريخ الكويت الحديث، الطبعة الأولى، ذات السلاسل.
- أحمد الخطيب، (٢٠٠٧م). الكويت من الإمارة إلى الدولة: ذكريات العمل الوطني والقومي، المركز الثقافي العربي - بيروت.
- أحمد ديين، (١٩٩٦م). ولادة دستور الكويت - دار قرطاس للنشر.
- أحمد ديين، (٢٠٠٥م). الديمقراطية في الكويت، مسارها - واقعها - تحدياتها - وآفاقها، دار قرطاس للنشر، الكويت.
- أحمد عبدالله، (١٩٩٨م). قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف، الطبعة الأولى، الكويت.
- بدر خالد البدر، (٢٠٠٤م). رحلة مع قافلة الحياة، الجزء الأول، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت.
- بدر الخصوصي، (١٩٨٨م). دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ذات السلاسل، الكويت.
- دبي الحربي، (٢٠٠٧م). الدوائر الانتخابية الخمس، الطبعة الأولى، دار السياسة للنشر، الكويت.
- حسين خلف الشيخ خزعل، (١٩٦٢م). تاريخ الكويت السياسي، الجزء الخامس، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
- خالد سليمان العدساني، (١٣٩٩هـ/١٩٤٧م). نصف عام للحكم النيابي في الكويت، الطبعة الأولى، دار الكاشف، بيروت.
- خلدون خلف النقيب، (١٩٩٦م). صراع القبيلة والديمقراطية - حالة الكويت، دار الساقى، الكويت.
- سيف مرزوق الشمالان، (١٩٨٦م). من تاريخ الكويت، الطبعة الثانية، ذات السلاسل.

- شفيق جحا، (٢٠٠٤م). الحركة العربية السرية - جماعة الكتاب الأحمر ١٩٣٥-١٩٤٥، بيروت، الفرات للنشر والتوزيع.
- عبدالعزيز الرشيد، (١٩٧٨م). تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- عبدالله الهاجري، (٢٠٠٦م). مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، الطبعة الأولى، الكويت.
- عيدان سعد الطعان، (١٩٩٩م). العملية الانتخابية، الكويت.
- فلاح المديرس، (١٩٩٩م). ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت ١٩٣٨ - ١٩٧٥م، الطبعة الثانية، دار قرطاس، الكويت.
- محمد حسن العيدروس، (٢٠٠٢م). تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، الكويت.
- ميمونة الصباح، (٢٠٠٦م). الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الرابعة، الكويت.
- نجاة عبدالقادر الجاسم، (١٩٨٩م). الشيخ يوسف عيسى القناعي - دوره في الحياة الاجتماعية والسياسية، شركة كاظمة، الكويت.
- نجاة عبدالقادر الجاسم، (١٩٩٧م). التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين ١٩١٤-١٩٣٩م، الطبعة الثانية، الكويت.
- يوسف الشهاب، (١٩٩٢م). الكويت عبر التاريخ، الطبعة الثانية.

### ثانياً- الصحف:

- جريدة القبس، مسلم علي بن رضا أسيري، العدد ١٢١٣٥، (١٦ مارس ٢٠٠٧م).
- الأهرام، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٤م، القاهرة، (١٩٩٥م).

### ثالثاً-المصادر الأجنبية (الوثائق):

- I.O.L/PS12. CO.30 F1 Coef, D.O. No.C, 435 POI, Agency Kuwait to Fowle, Pol. Resident, 27th. Dec. 1938.
- I.O.L/PS/12. CO.30 F1. 158 Cik, Resident in the Persian Gulf to Secretary of State of India, 27th. Feb. 1939.
- F.O. 371/168727: From British Embassy, Kuwait (Ambassador, J.C.B. Rechmend) to Foreign Office, 19 Jan, 19363.
- F.O. 371.168727: From British Embassy, Kuwait (Ambassador, J.C.B. Riocmend) to Foreign Office, 24 Jan, 1963.
- F.O. 371.168727: From British Embassy, Kuwait (Ambassador, J.C.B. Riocmend) to Foreign Office, 27 Jan, 1963.
- F.O. 371.168727: From British Embassy, Kuwait (Ambassador, J.C.B. Riocmend) to Foreign Office, 9 Feb, 1963.
- F.O. 371.168727: From British Embassy, Kuwait (Ambassador, J.C.B. Riocmend) to Foreign Office, 19 Nov, 1963.

